



تقرير اليمن

لشهر يونيو/ حزيران 2022

استمرار الحصار على تعز في
ظل عشر المفاوضات

يونيو 2022



مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

هو مركز أبحاث مستقل يسعى إلى إحداث فارق عبر الإنتاج المعرفي، مع تركيز خاص على اليمن والإقليم المجاور. تغطي إصدارات وبرامج المركز، المتوفرة باللغتين العربية والإنجليزية، التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، بهدف التأثير على السياسات المحلية والإقليمية والدولية.

صورة الغلاق:

طفل يحمل لافتة كُتب عليها "ارفعوا الحصار عن تعز"، خلال مظاهرة نُظمت على مقربة من الطريق الرئيسي المؤدي إلى تعز والمغلق منذ أكثر من سبع سنوات. 8 يونيو/ حزيران 2022
// صورة لمركز صنعاء بعدسة أحمد الباشا

جدول المحتويات

1	تقرير اليمن
4	ملخص تنفيذي
5	رئيس مجلس القيادة الرئاسي يواجه احتجاجات عدن بعد جولته الإقليمية
6	التطورات في الأراضي الخاضعة لسيطرة الحوثيين
6	الحوثيون يضعون أيديهم على ممتلكات معارضين سياسيين متوفين
7	إطلاق حملة على مواقع التواصل الاجتماعي للمطالبة بالإفراج عن أحد الصحفيين
7	التطورات على الساحة الدولية
7	حلول يمنية موضع نقاش النسخة الأولى من منتدى اليمن الدولي
8	ضغوط من السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي لتصنيف الحوثيين جماعة إرهابية
8	المفاوضات المتعلقة برفع حصار تعز تطول في ظل رفض الحوثيين اقتراح الأمم المتحدة
9	هيئة رقابية حكومية أمريكية تُعيب الرقابة المفروضة على بيع الأسلحة للسعودية والإمارات
10	لقاء مرتقب بين بايدن وولي العهد السعودي
11	تجدد فترة الهدوء النسبي عقب تمديد الهدنة
11	تقرير لأسوشيتد برس يتناول استمرار تجنيد الأطفال
12	مقتل صحفي وقيادي سلفي في حادثتي اغتيال منفصلتين
12	تنظيم القاعدة في جزيرة العرب يُصعد هجماته والجيش يرد
13	التطورات العسكرية والأمنية الأخرى في سطور:
14	تراجع قيمة الريال اليمني مع تأخير الدعم السعودي والإماراتي
14	انخفاض قيمة الريال في مناطق سيطرة الحكومة
16	إعلان سعودي عن دعم مالي جديد
17	تأخر الدعم المالي السعودي والإماراتي
19	معركة السيطرة على شركات الاتصالات
19	البنك المركزي اليمني في عدن يدحض اتهامات المجلس الانتقالي الجنوبي له بالتخطيط لإعادة مقره إلى صنعاء
19	الحوثيون يتطلعون إلى تطوير سوق أوراق مالية بخبرات إيرانية
20	التطورات الاقتصادية الأخرى في سطور:

21	سلطة متجذرة: نظام الحكم الحوثي
21	المقدمة
21	نشأة جماعة الحوثيين
22	الاحتفاظ بالسلطة ضمن دائرة الأسرة
23	حكومة بنظام مُشرفين
24	مهام المشرفين
25	اقتصاد الحوثيين
25	سيناريوهات ما بعد الحرب

27 مقابلة مع ديفيد غريسلي بشأن خزان صافر العائم

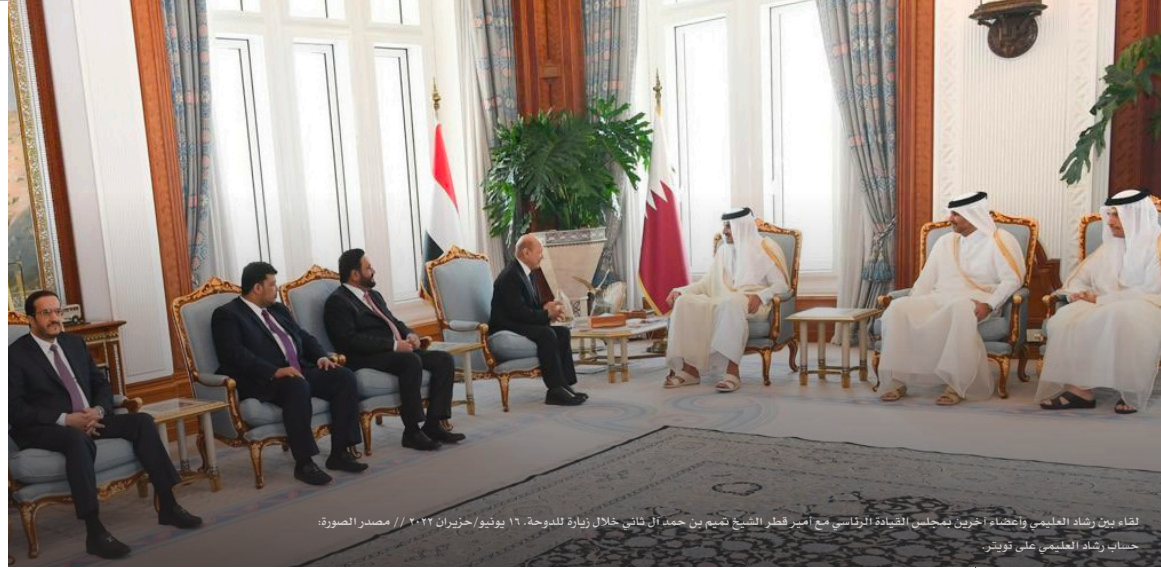
27	”كل يوم يمر هو يوم آخر نخاطر فيه بهلاك هذه السفينة“
29	أسئلة وأجوبة مع المشاركين

ملخص تنفيذي

صمدت الهدنة بين الحكومة المعترف بها دوليًا وجماعة الحوثيين المسلحة إلى حد كبير، بعد تمديدتها في 2 يونيو/حزيران، رغم ما تخللها من أعمال عنف بين الحين والآخر وبقاء مسائل عالقة في الاتفاق الأصلي لم تُحل بعد. نجحت الهدنة في الحد من أحداث العنف وسهلت إعادة فتح مطار صنعاء، غير أن المفاوضات حول وضع مدينة تعز المحاصرة تحولت إلى تبادل للاتهامات مثيرة المخاوف من تراجع جماعة الحوثيين عن التزامها بإعادة فتح الطرق المؤدية إلى المدينة. استمرت المفاوضات التي تيسرها الأمم المتحدة بشأن رفع الحصار عن الطرق الرئيسية المؤدية إلى المدينة خلال يوليو/تموز.

تميز الأداء الاقتصادي لليمن خلال شهر يونيو/حزيران بأنماط مألوفة من نقص الوقود ومعاودة انخفاض قيمة الريال اليمني في مناطق سيطرة الحكومة، إلا أن الأنباء المعلنة، في إطار زيارة رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي للرياض، عن تقديم السعودية دعم مالي إضافي بقيمة 400 مليون دولار أمريكي ساهمت في توقف هبوط قيمة الريال. كانت السعودية والإمارات قد أعلنتا حزمة دعم اقتصادي بمليارات الدولارات منذ نقل السلطة إلى مجلس القيادة الرئاسي أوائل أبريل/ نيسان الماضي، لكن يبقى من غير الواضح حجم الأموال التي قُدمت من تلك التعهدات، حيث تطالب الرياض وأبو ظبي بإصلاحات مؤسسية وإدارية قبل حصول الحكومة اليمنية على معظم هذه الأموال.

تجددت المشاهد المألوفة للطوابير الطويلة من السيارات المصطفة أمام محطات البنزين، مع استمرار نقص الوقود في جنوب البلاد. ارتفاع الأسعار وانقطاع التيار الكهربائي خلال ذروة فصل الصيف، إلى جانب التصور السائد بإخفاق الحكومة في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بصورة عاجلة، أشعل فتيل مظاهرات في عدن ومناطق أخرى من جنوب اليمن. طغت هذه المظاهرات على جولة العليمي المثمرة في عواصم دول الإقليم، حيث حصل على تعهدات من السعودية ومصر والبحرين والكويت وقطر بتقديم أشكال مختلفة من الدعم.



لقاء بين رشاد العليمي وأعضاء آخرين بمجلس القيادة الرئاسي مع أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني خلال زيارة للدوحة، ١٦ يونيو/حزيران ٢٠٢٢ // مصدر الصورة: حساب رشاد العليمي على تويتر.

رئيس مجلس القيادة الرئاسي يواجه احتجاجات عدن بعد جولته الإقليمية

كيسي كومبس

نجح مجلس القيادة الرئاسي اليمني في اقتناص تعهدات إقليمية بالدعم خلال جولة شملت دول الخليج ومصر في الفترة من 6 إلى 8 يونيو/ حزيران، إلا أن الاحتجاجات التي اندلعت في المناطق الجنوبية ألقَتْ بظلالها على الاختراقات الدبلوماسية التي حققها رئيس المجلس رشاد العليمي. تسببت المظاهرات المنددة بارتفاع أسعار الوقود وتدهور الخدمات الأساسية في إغلاق مناطق من مدينة عدن، الواقعة تحت قبضة المجلس الانتقالي الجنوبي. ما اختلف هذه المرة، مقارنة بالاحتجاجات المماثلة في الماضي، هو افتقار هذه الاحتجاجات دعم المجلس الانتقالي الجنوبي، ويبدو أن هذا التحول في موقف المجلس -واهتمامه المتزايد بالحفاظ على الأمن في عدن -جاء على خلفية انضمام رئيسه عيدروس الزبيدي كعضو رئيسي في مجلس القيادة الرئاسي وعمله إلى جانب العليمي. لكن ذلك لا يعني خلو تحالف المجلس الانتقالي الجنوبي مع مجلس القيادة الرئاسي من الشد والجذب، حيث اتهم الأول علناً مسؤولين في البنك المركزي التابع للحكومة في عدن بالتآمر لنقل المؤسسة إلى صنعاء الخاضعة لسيطرة الحوثيين (انظر: [البنك المركزي في عدن يدحض اتهامات المجلس الانتقالي الجنوبي له بالتخطيط لإعادة مقره إلى صنعاء](#))، وتزامن ذلك مع تنامي تزعزع الوضع الأمني في مدينة عدن إثر تنفيذ عدد من الاغتيالات أو محاولات الاغتيال (انظر، التطورات العسكرية والأمنية: [مقتل صحفي و قائد سلفي في حادثي اغتيال منفصلتين](#)).

ترأس العليمي في يونيو/حزيران وفدًا من كبار مسؤولي الحكومة المعترف بها دوليًا في جولة للحلفاء الإقليميين شملت الكويت والبحرين ومصر وقطر، سعياً لتعزيز العلاقات الثنائية وتأمين الدعم لأجندة المجلس المشكل حديثاً، بما في ذلك الإصلاحات الاقتصادية والأمنية والخدمية.

إحدى النتائج المتمخضة عن جولة مجلس القيادة الرئاسي هو [تعيين](#) الكويت سفير جديد لها لدى اليمن، بعد سنوات من تخفيض درجة التمثيل الدبلوماسي، إلى جانب تعيين مبعوث خاص لها إلى اليمن للإشراف على مشاريع الإغاثة والدعم الكويتي. كما صرح مسؤولون كويتيون أن حكومتهم تدرس سبل دعم الموازنة العامة لليمن وخطة لتمويل إنشاء محطة توليد للطاقة الكهربائية وشراء طائرات لتعزيز أسطول الخطوط الجوية اليمنية. من جانب آخر، [أكد](#) العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى آل خليفة تأييده لعضوية اليمن الكاملة في مجلس التعاون الخليجي المؤلف من ستة دول أعضاء، و**عرض** مسؤولون بحرينيون آخرون تقديم الدعم لمؤسسات القطاع الأمني باليمن وتدريب كوادرها. على صعيد آخر، [تعهد](#) شيخ الأزهر، أحمد الطيب، بمضاعفة عدد المنح الدراسية المقدمة لليمنيين والمبادرة بتدريب أئمة المساجد اليمنيين بما يتماشى مع خطة الأزهر الخمسية لنشر الثقافة الإسلامية المعتدلة. كما أبدى الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، عقب اجتماعه مع عدد من أعضاء مجلس القيادة الرئاسي، التزام حكومته بتوفير الخبرات المصرية

لدعم تطوير البنية التحتية اليمنية ورأس المال البشري وتحسين الخدمات الأساسية، لا سيما في قطاعي الصحة والكهرباء. من جانبهم، **تعهد** المسؤولون القطريون بإعادة فتح مكاتب الهيئات الإنسانية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة والنظر في طلبات مجلس القيادة الرئاسي الأخرى المتعلقة بتمويل الموازنة العامة وتمويل إنشاء محطة توليد الكهرباء وفتح الأجواء للرحلات الجوية بين البلدين.

وبحسب وكالة الأنباء اليمنية "سبأ" الناطقة باسم الدولة، فإن لقاء جمع بين العليمي ونائب وزير الدفاع السعودي الأمير خالد بن سلمان، في إطار ما وُصف بـ "زيارة خاصة" إلى السعودية استمرت من 19 يونيو/حزيران إلى 6 يوليو/تموز، حيث أعلن ابن سلمان خططًا لتسريع تقديم المساعدات السعودية -الإماراتية بقيمة 3.3 مليارات دولار أمريكي، بما في ذلك تمويل 17 مشروعًا تنمويًا جديدًا بقيمة 400 مليون دولار، فضلًا عن توفير مشتقات نفطية لمحطات الطاقة بقيمة 200 مليون دولار. سيتولى البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن تنفيذ تلك المشاريع.

تزامن انطلاق جولة مجلس القيادة الرئاسي مع اندلاع احتجاجات في 6 يونيو/حزيران، حيث قطع المتظاهرون في حي خلف بمحافظة حضرموت طريقًا رئيسية مؤدية إلى ميناء المكلا احتجاجًا على استمرار انقطاع الكهرباء والمياه في فصل الصيف الحارق. بلغ الاستياء الشعبي من تراجع أداء السلطات المسؤولة في توفير الخدمات العامة ذروته مؤخرًا، حيث تسببت حواجز الطرق فعليًا في تعليق عمل الموانئ والمنشآت النفطية. كما اندلعت احتجاجات بعدن في وقت لاحق من الشهر على إثر قرار شركة النفط اليمنية رفع سعر البنزين إلى 990 ريالًا يمنيًا للتر الواحد. في 19 يونيو/حزيران ألقى المحتجون الحجارة الكبيرة والإطارات المشتعلة وسط الشارع الرئيسي في مديرية المنصورة، وعلى الطريق الرئيسية عند مدخل مديرية كريتر حيث توجد العديد من المكاتب الحكومية.

ورغم أن ارتفاع أسعار الوقود هو الشرار الذي أشعل فتيل الاحتجاجات، استغل متظاهرو عدن تلك الفرصة للمطالبة أيضًا بإصلاحات في خدمات الكهرباء والمياه ودفع مرتبات العسكريين وموظفي الخدمة المدنية، حيث أغلق متظاهرون، في 21 يونيو/حزيران، مؤقتًا الطريق المؤدية إلى ميناء الزيت في مديرية البريقة غربي عدن، ومنعوا دخول وخروج ناقلات الوقود، إلى أن تدخلت قوات الحزام الأمني المتمركزة في المنشأة.

في اليوم التالي، نشر العليمي سلسلة **تغريدات** طالب فيها المتظاهرين بمنح مجلس القيادة الرئاسي مزيدًا من الوقت لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في عدن وغيرها من المحافظات الجنوبية، بينما صف عشرات السائقين سياراتهم لإغلاق الطريق الساحلي الرابط بين مديرتي المنصورة وخور مكسر شرقي عدن. وأضاف العليمي "سنبدل كل جهد لاتخاذ كل ما يمكن عمله لأجل الحصول على مساعدات استثنائية عاجلة من أشقائنا للتخفيف من هذه الأزمة الخانقة في قطاع الكهرباء، التي تحتاج إلى تدخلات سريعة بعيدًا عن كل فساد وروتين وبيروقراطية عرقلت كل المحاولات السابقة، والتفكير في خلق الفرص والحلول لمواجهة هذه المعوقات". وتابع: "كل ما أطلبه منكم هو منحنا المزيد من الوقت لمعالجة المشكلة وتجاوز هذه الأزمات المركبة. وسيلزم المجلس الحكومة القيام بواجباتها بطريقة مختلفة عما كان في السابق، ليكون الوزير فيها موظفًا في خدمة الشعب".

التطورات في الأراضي الخاضعة لسيطرة الحوثيين

الحوثيون يضعون أيديهم على ممتلكات معارضين سياسيين متوفين

شهد شهر يونيو/حزيران تحركات لسلطات الحوثيين من أجل مصادرة منازل وممتلكات ثلاثة معارضين للجماعة ممن وافتهم المنية، حيث **أمرت** الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد التابعة للجماعة بمصادرة ممتلكات رئيس الوزراء السابق عبد القادر باجمال، العضو البارز في حزب المؤتمر الشعبي العام الذي تُوفي في سبتمبر/أيلول 2020. واتهمت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد باجمال بسوء استخدام المال العام خلال فترة توليه منصبه عام 2003، وأحالت القضية إلى نيابة الأموال العامة.

كما وضعت سلطات الحوثيين بصنعاء في 2 يونيو/حزيران **يدها** على منزل البرلمان الراحل عبدالرحمن بافضل، القيادي في حزب الإصلاح الذي تُوفي بالسعودية في أكتوبر/تشرين الأول 2015 طاردة ابنته وزوجها وأطفالهما. داهم الحوثيون كذلك في منتصف يونيو/حزيران منزل أمين علي القادري، وهو زعيم قبلي متوفى كان معارضًا لحكم الحوثيين في محافظة إب وسط اليمن، وفقًا لحديث نجله.

وضع الحوثيون، منذ استيلائهم على السلطة في سبتمبر/أيلول 2014، أيديهم على ممتلكات وأصول تعود لمئات من القياديين المعارضين العسكريين والأمنيين والسياسيين إلى جانب صحفيين ونشطاء. وكان مجلس الأمن الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية قد فرضت **عقوبات** في نوفمبر/تشرين الثاني 2021 على القيادي الحوثي صالح مسفر صالح الشاعر، جزئيًا

للدور الذي لعبه كـ"حارس قضائي" استخدم من خلاله المحكمة الجزائية المتخصصة **لمصادرة** أكثر من 100 مليون دولار أمريكي من الأموال والأصول المملوكة لمعارضين سياسيين ضد الحوثيين.

إطلاق حملة على مواقع التواصل الاجتماعي للمطالبة بالإفراج عن أحد الصحفيين

أطلق نشطاء في مرصد الحريات الإعلامية، في 22 يونيو/حزيران، حملة على وسائل التواصل الاجتماعي للضغط على سلطات الحوثيين من أجل إطلاق سراح الصحفي اليمني يونس عبدالسلام، المحتجز منذ أغسطس/آب 2021. وفقًا لمحمي الصحفي، عبدالمجيد صبرة، تدهور وضع عبدالسلام الذي كان يعاني أساسًا من حالة اكتئاب نتيجة احتجازه عام 2020 من قبل قوات الحزام الأمني المدعومة من المجلس الانتقالي الجنوبي في عدن. من جانبها، صرحت عائلة عبدالسلام بأن حالته النفسية ازدادت سوءًا أثناء احتجازه لدى الحوثيين، حيث حُرِمَ من حق التداوي لأكثر من تسعة أشهر.

التطورات على الساحة الدولية

حلول يمنية موضع نقاش النسخة الأولى من منتدى اليمن الدولي

شهدت العاصمة السويدية ستوكهولم تجمعًا مختلف الأطراف اليمنية التي تمثل كل منها وجهات نظر سياسية متعددة إلى جانب مندوبين مسؤولين دوليين وإقليميين وذلك في إطار **منتدى اليمن الدولي** الذي عُقد في الفترة من 17 إلى 19 يونيو/حزيران. شهد المنتدى تبادل أفكار لمعالجة التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية في سبيل دعم جهود صنع السلام. نظم المنتدى مركز صنعاء بالتعاون مع **أكاديمية فولك برنادوت** التابعة للحكومة السويدية، وضمّ لضمان صياغة اليمنيين شكل دولة ما بعد الحرب بحيث يكفل استدامة أي سلام متفق عليه.

وتحقيقًا لهذه الغاية، بلغت نسبة اليمنيين المشاركين 70% من أصل أكثر من 250 مشاركًا في المنتدى، حيث اضطر أغلبهم لتكبد عناء السفر من مختلف مناطق البلاد، عبر مسافات طويلة تتسم بكثير من التعقيد، لضمان الحضور والمشاركة. تضمنت لائحة المشاركين خبراء سياسيون واقتصاديون -محليون ودوليون -ودبلوماسيون وفاعلون في المجتمع المدني اليمني وممثلون عن المجتمعات المهمشة، 36% منهم نساء. هدف المنتدى إلى توفير منبر للأصوات اليمنية، "لا سيما التي أخرجت وهُمشت مع اشتداد النزاع"، حسب ما جاء على لسان رئيس مركز صنعاء فارح المسلمي في **كلمته الختامية** التي ألقاها في 19 يونيو/حزيران. "ما الذي حققناه خلال هذا الوقت القياسي؟ الأكيد أننا لن نصل إلى حلول نهائية وناجزة، لكننا مثلنا بروفة أولية وجادة لعملية حوار شاملة وبقيادة يمنية".

ركزت الجلسات الجانبية التي عُقدت على مدى ثلاثة أيام على بناء توافق في الآراء بشأن النهج التي يمكن لمختلف الجهات الفاعلة اتباعها، خاصة في المجال الاقتصادي -حيث تبرز أكثر القضايا الخلافية التي لا تعيق جهود السلام فحسب، بل تؤثر أيضًا على الحياة اليومية لليمنيين. تناولت المناقشات الفنية المتمحورة حول القضايا الاقتصادية، البيئة النقدية المنقسمة في اليمن وتباين أسعار الصرف، ومشاكل السيولة، والامتثال لمعايير مكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، فضلًا عن التحديات الأخرى في القطاع المصرفي وعبء الدين العام. أما على الصعيد السياسي، فقد بحث المشاركون كيفية تعزيز قدرة الأحزاب السياسية والمجتمع المدني على المساهمة بشكل إيجابي في المشهد السياسي المتغير. تناولت جلسات عدة كيفية إدراج نهج العدالة والمصالحة في عملية السلام، وبحثت قيادات يمنية جنوبية حاضرة كيفية الدفع قدمًا بالحوار بين الأطراف الجنوبية. كما طرحت الجلسات الأمنية أفكارًا مبتكرة لكيفية هيكلة قوات الأمن والدفاع في اليمن بعد الحرب، باعتبارها حاسمة لتحقيق الاستقرار الدائم، فضلًا عن مناقشة الأسس التي يجب البدء في إرسائها قبل التفاوض على عملية سلام.



أحد المشاركين يطرح وجهة نظره خلال جلسة عُقدت في إطار منتدى اليمن الدولي في العاصمة السويدية ستوكهولم، مع المبعوث الأمريكي الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن تيم ليندركينغ، والدبلوماسي العماني حميد المعني، وسفير مجلس التعاون الخليجي لدى اليمن سرحان المنخير تناوالت جهود الوساطة الدولية // صورة لمركز صنعاء.

من جانبهم، طالب اللاعبون الدوليون الرئيسيون في عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة في كلمة خلال المنتدى المشاركين بتقديم المدخلات، بمن فيهم المبعوث الأممي الخاص هانس غرونديرج وأعضاء فرقته المعنية بالملفات السياسية والأمنية والاقتصادية، فضلاً عن المبعوث الأمريكي الخاص **تيم ليندركينغ**، ووزيرة الخارجية السويدية **آن ليندي**، والمبعوث السويدي الخاص إلى اليمن، **بيتر سيميني**. كما حضر سفير مجلس التعاون الخليجي لدى اليمن سرحان المنخير والسفير المصري السابق لدى اليمن والسفير الحالي لدى السويد أحمد عادل صبحي، كممثلين إقليميين.

أكدت وزيرة ليندي استعداد السويد تيسير جهود السلام متى لزم الأمر، وحثت المشاركين من الجهات الدولية على "الاستماع والتعلم والسماح للمناقشة التي يقودها اليمنيون بتوجيه دعماً للمضي قدماً". إلا أن ليندي أشارت أيضاً في معرض ردها على سؤال حول الملفات التي لم تُنفذ بعد من اتفاق ستوكهولم المبرم عام 2018 -المتعلقة بدفع مرتبات موظفي القطاع العام والتبادل الكامل للأسرى ومعالجة الوضع في تعز -بأن على الأطراف اليمنية تحمل المسؤولية عن ضياع الفرص نتيجة عدم الذهاب في إرساء الأسس اللازمة للسلام. "نود دعم تنفيذ العناصر المتبقية من اتفاق ستوكهولم التي لم تُنفذ بعد، وننظر لذلك كمسؤولية أيضاً يجب على ضوئها أن نكون قادرين على استضافة محادثات جديدة في حال وجود رغبة لديكم. لكننا لا نستطيع تنظيم محادثات عبر الأمم المتحدة إذا كان هناك افتقار للإرادة السياسية، لأن لا معنى لها عندئذ ولن يتغير شيء على الإطلاق".

من جانبه، **تطرق** غرونديرج إلى الهدنة التي بدأ سريانها في أبريل/ نيسان الماضي باعتبارها أول تحول ملموس في مسار الحرب، وحث اليمنيين وقادتهم من مختلف أنحاء البلاد على "تصور ما سيبدو عليه السلام وتحديد الخطوات -والتنازلات -التي يجب اتخاذها لبلوغ السلام". كما أشار إلى أن الثقافة التعددية في اليمن وديناميكية النقاش السياسي الداخلي يميزانه عن غيره من البلدان، وحث المشاركين على الانخراط بجدية في مستقبل اليمن قائلًا: "أحد أبرز الخسائر التي نتجت عن هذه الحرب هو اغتيال النقاش السياسي الذي يجب أن يعود إلى طاولة الحوار وإلى اليمن".

ونوّه المسلمي إلى وجود خطط لعقد مناقشات ومنتديات مستقبلية في إطار المتابعة والبناء على مخرجات منتدى 2022، وقال إن الجهود ستستمر لضمان تمثيل دائم للتوسع إقليميًا وسياسيًا.

ضغوط من السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي لتصنيف الحوثيين جماعة إرهابية

حث كبار وزراء دول مجلس التعاون الخليجي الست في 1 يونيو/حزيران، كافة الدول على تصنيف جماعة الحوثيين المسلحة رسميًا جماعة إرهابية و"التصدي بشكل حازم" لانتشار تكنولوجيا الطائرات المسيّرة والصواريخ بين الجهات الفاعلة غير الحكومية. في 14 يونيو/حزيران، أدرجت السعودية أسماء ثمانية أفراد **إضافيين** و11 كيانًا إلى قائمتها الخاصة بمكافحة الإرهاب لارتباطهم بأنشطة داعمة للحوثيين حسب وصفها.

المفاوضات المتعلقة برفع حصار تعز تطول في ظل رفض الحوثيين اقتراح الأمم المتحدة

شهد الأسبوع الأول من يونيو/حزيران استئناف المفاوضات في عمّان بين وفدي الحكومة المعترف بها دوليًا وجماعة الحوثيين، والمتعلقة بإعادة فتح الطرق المؤدية إلى مدينة تعز، البند الوحيد في الهدنة المبرمة تحت وساطة الأمم

المتحدة الذي لم يُنفذ بعد.

قدم المبعوث الخاص للأمم المتحدة هانس غرونديغ اقتراحًا معدلاً لإعادة فتح واستخدام الطرق تدريجيًا، في أعقاب جولة أولى من المحادثات غير المثمرة التي عُقدت أواخر مايو/أيار **عرض** خلالها فريق التفاوض الحوثي إعادة فتح طريق جبلي وعر لا يمكن للسيارات سلوكه. من جانبه، قَبِلَ فريق التفاوض الحكومي نسخة معدلة من المقترح، شملت فتح طريق رئيسية بين مدينة تعز التي تسيطر عليها الحكومة ومنطقة الحوبان الصناعية التي يسيطر عليها الحوثيون، إلى جانب فتح ثلاث طرق ثانوية اقترحها الحوثيون، وطريق خامسة في محافظة الضالع. بحث غرونديغ الملف مع المجلس السياسي للحوثيين خلال **زيارة استغرقت ثلاثة أيام** واختُتمت في 9 يونيو/حزيران، غير أن السلطات الحوثية **أبلغته** برفضها المقترح في 21 يونيو/حزيران. تبع ذلك تغريدة للجماعة ذكرت فيها استعدادها لفتح طريقين ثانويين فيما يعتبر مرحلة أولية، بما في ذلك طريق جبلي مخصصة لسير الحمير والجمال والذي كان قد رُفض سابقًا. أما **الطريق الثانية** فتتمتد من تعز إلى عدن عبر بلدات الشريجة وكرش والراحدة في محافظة لحج. من شأن المرحلة الثانية المقترحة أن تعيد فتح أحد الطرق الواردة في اقتراح غرونديغ، وهي طريق في شمال غرب مدينة تعز يمر عبرها شارع الستين وشارع الخمسين، مقابل فتح الحكومة للطريق في الضالع.

وفي مؤتمر صحفي عُقد بتاريخ 26 يونيو/حزيران، **صرّح** رئيس الفريق التفاوضي للحكومة، عبدالكريم شيبان، أن الطريقين اللتين اقترحهما الحوثيون غير مناسبتين لحركة الشاحنات، كونهما غير صالحتين حتى لمرور السيارات ذات الدفع الرباعي. وأضاف شيبان "نحن نريد (من الحوثيين) طريق معروفة يعرفها العالم، كما فتحنا مطار صنعاء وميناء الحديدة وهي منافذ يعرفها العالم".

وورد أن المفاوضات الحوثيين **قالوا** إن إعادة فتح الطريق الرئيسية في تعز يحتاج إلى مزيد من الدراسة ويمكن إعادة النظر فيه في الجولة المقبلة من المحادثات في عمان. كان الحوثيون قد **اعتراضوا** على إعادة فتح الطريق الرئيسية المؤدية إلى مدينة تعز كونها تمر عبر جبهات القتال وتتطلب إعادة توزيع القوات وهي مسألة يقول الحوثيون إنها لم تكن جزءًا من اتفاق الهدنة. في جميع الأحوال، انتقد العديد من المراقبين اقتراح الحوثيين بإعادة فتح الطريق الواقعة شمال غرب مدينة تعز، **واتهموا** الجماعة باختيارها لأغراض عسكرية وليس إنسانية.

بدورهم، حاول المسؤولون الحوثيون إعادة تأطير أسباب جمود المفاوضات من خلال توجيه أصابع الاتهام إلى الحكومة بعرقلة المفاوضات، والقول إن الجماعة تعتزم فتح الطرق الثانوية التي اقترحوها -من طرف واحد -**"تخفيف معاناة"** سكان تعز.

في أعقاب محادثات عمان وما تبعها من مناقشات ثنائية، **شارك** مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة في 3 يوليو/ تموز اقتراحًا معدلاً مع الأطراف لفتح الطرق على مراحل، ستشهد المرحلة الأولى فتح أربعة طرق ثانوية في تعز، في حين تتوسع المرحلة الثانية لتشمل التزامات بفتح طرق رئيسية في تعز، إضافة إلى محافظات مأرب والبيضاء والجوف والحديدة والضالع.

لكن الحوثيين **أعلنوا** في 6 يوليو/تموز، بعد بلوغ المفاوضات التي تقودها الأمم المتحدة في عمان طريقًا مسدودًا، مبادرة أحادية الجانب بمناسبة عيد الأضحى لفتح الطريق في شمال غرب مدينة تعز التي تمر عبر شارعي الستين والخمسين ومعسكر الدفاع الجوي ومدينة النور. في اليوم التالي للإعلان، أصدر عضو مجلس القيادة الرئاسي طارق صالح **توجيهات** للقوات المشتركة المتمركزة في مدينة المخا الساحلية، بفتح طريق يربط المخا بمناطق تعز الخاضعة لسيطرة الحوثيين. وفي اليوم نفسه، أعلن عضو مجلس القيادة الرئاسي ورئيس المجلس الانتقالي الجنوبي عيدروس الزبيدي عن إعادة فتح طريق في محافظة الضالع من طرف واحد.

هيئة رقابية حكومية أمريكية تُعيب الرقابة المفروضة على بيع الأسلحة للسعودية والإمارات

أصدر "مكتب مساءلة الحكومة الأمريكية"، في 15 يونيو/حزيران، **تقريرًا** يتناول تأثير الدعم العسكري الأمريكي للتحالف الذي تقوده السعودية في اليمن على المدنيين. ورغم التقارير العديدة المستقلة التي تفيد بتسبب الغارات الجوية السعودية والإماراتية بخسائر في صفوف المدنيين في اليمن، ذكر هذا التقرير أن وزارة الدفاع لم تقدم تقارير حول ذلك، في حين فشلت وزارة الخارجية في تقديم أدلة عن إجراء أي تحقيق يتعلق بالاستخدام غير المصرّح به والمحتمل للمعدات الأمريكية. أوصى مكتب مساءلة الحكومة الأمريكية بأن تضع كلتا الوزارتين إرشادات محددة للتحقيق في الاستخدام غير المصرّح به للأسلحة الأمريكية الصنع في اليمن من قبل السعودية والإمارات وإعداد تقارير عن ذلك، وأوصت بأهمية تقييم وزير الدفاع إلى أي مدى سهلت جهود البنتاغون الاستشارية والتدريبية المقدمة للتحالف بقيادة السعودية في الحد من إلحاق الضرر بالمدنيين.

لقاء مرتقب بين بايدن وولي العهد السعودي

من المتوقع أن يلتقي الرئيس الأمريكي جو بايدن بولي العهد السعودي محمد بن سلمان في القمة المرتقبة التي ستضيفها الرياض بين قادة دول مجلس التعاون الخليجي والأردن والعراق ومصر منتصف يوليو/ تموز، كجزء من الجهود المبذولة لإحياء الاتفاق النووي مع إيران وإقناع السعودية بالمساعدة في خفض أسعار البنزين في السوق الأمريكية. سيحضر بايدن القمة بعد اختتام زيارة إلى إسرائيل، حيث يُتوقع أن يعلن تطورات جديدة في توطيد العلاقات بين السعودية وإسرائيل كجزء من مبادرة دفاعية إقليمية أوسع نطاقاً لمواجهة قدرات إيران المتنامية في تطوير الصواريخ والطائرات المسيّرة. يمثل اللقاء المرتقب في الرياض تحوُّلاً في نهج بايدن الذي وصف العام الماضي ابن سلمان بـ"المنبوذ" الذي لا يرغب في لقائه، وذلك على إثر تداعيات مقتل الكاتب في صحيفة واشنطن بوست جمال خاشقجي أواخر 2018.

كيسي كومبس باحث في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. يعمل كومبس أيضاً كصحفي مستقل حيث يقدم تقارير معقّقة عن اليمن، مقر إقامته بين عامي 2012 و 2015.



عناصر من كتيبة قناصين تابعة للجيش اليمني يسرون خلال عرض عسكري في مأرب، ١٤ يونيو/ حزيران ٢٠٢٢ // صورة لمركز صنعاء يعدة عبد المجيد الخضمي

تجدد فترة الهدوء النسبي عقب تمديد الهدنة

قبل ساعات قليلة من انتهاء سريانها، وافقت الأطراف المتحاربة باليمن في 2 يونيو/حزيران على تمديد الهدنة لشهرين آخرين، رغم الخيبة السائدة إزاء عدم تنفيذ بعض من عناصر الاتفاق الأصلي. ورغم تخلل الهدنة اقتتال بين الحين والآخر، إلا أنها أدت إلى انخفاض كبير في أعمال العنف والخسائر البشرية وعودة الحياة الطبيعية في معظم أنحاء البلاد.

وأكد مسؤولون حكوميون وموالون للحكومة التزامهم بالجانب الذي يخصهم من الاتفاق عبر السماح بتسيير رحلات جوية من وإلى مطار صنعاء، إلا أنهم أعربوا عن خيبة أملهم من استمرار التفاوض على أحد مطالبهم الرئيسية، وهو إعادة فتح جميع الطرق المؤدية إلى مدينة تعز المحاصرة من قبل الحوثيين، رغم مضي فترة على دخول الهدنة الجديدة حيز التنفيذ. (انظر: السياسة والدبلوماسية، "المفاوضات المتعلقة برفع حصار تعز تطول في ظل رفض الحوثيين اقتراح الأمم المتحدة"). لم يتبين بعد ما إذا كان ممكناً تحويل الهدنة إلى تسوية دائمة نهاية المطاف.

أيًا كان الوضع، ظلت هناك مخاوف من أن الهدنة مجرد وسيلة تستخدمها كل من جماعة الحوثيين المسلحة والحكومة اليمنية للاستعداد لجولة أخرى من المعارك القتالية، حيث وردت أنباء عن تحركات للقوات في مختلف الجبهات بما في ذلك في مأرب وتعز. وهذا ما دفع المبعوث الأمريكي الخاص إلى اليمن، تيم ليندركينغ، إلى التحذير من اندلاع شرارة معارك قتالية جديدة -في تصريحات له على هامش منتدى اليمن الدولي الذي عُقد في ستوكهولم من 17 إلى 19 يونيو/حزيران- قائلاً إن أي شخص يعتقد أن حرب اليمن يمكن أن تنتهي باستخدام القوة العسكرية "مخطئ للغاية". وعلى الرغم من سريان الهدنة، تم الإبلاغ عن حوادث اقتتال -بالدرجة الأولى بين قوات الحوثيين والحكومة اليمنية- في مختلف المحافظات بما في ذلك تعز ومأرب.

تقرير لأسوشيتد برس يتناول استمرار تجنيد الأطفال

أقرّ مسؤولون حوثيون لوكالة أسوشيتد برس باستمرار الجماعة في تجنيد الأطفال، مدافعين عن هذه الممارسة رغم تعهد الجماعة للأمم المتحدة في أبريل/نيسان بتخليص صفوفها من الجنود الأطفال. نقلت الوكالة عن اثنين من كبار المسؤولين الحوثيين -الذين لم تكشف عن هويتهما- أنه خلال الشهرين الماضيين جُند مئات من الأطفال، بعضهم لا تتجاوز أعمارهم 10 سنوات، ووُزعوا في المناطق التي تضم جبهات -خلال فترة الهدنة- كجزء من حشد للقوات. يُذكر أن سلطات الحوثيين استخدمت خلال السنوات الأخيرة "المراكز الصيفية" لاختيار وتجنيد الأطفال كمقاتلين. أفاد عمال إغاثة أن الحوثيين يمارسون الضغط على الأسر لإرسال أطفالهم إلى تلك المخيمات مقابل تلقي المساعدات التي تشتد الحاجة إليها، مثل الحصص التموينية من منظمات الإغاثة الدولية.

مقتل صحفي وقيادي سلفي في حادثتي اغتيال منفصلتين

شهد شهر يونيو/ حزيران عمليات اغتيال استهدفت شخصيات عسكرية ومدنية، حيث لقي صابر الحيدري -مراسل يمني لشبكة NHK اليابانية وموظف في وزارة الإعلام التابعة للحكومة -**حُتفه بانفجار سيارة مفخخة** في 15 يونيو/حزيران أثناء قيادته سيارته في مديرية المنصورة بعدن، برفقة شخصين آخرين لقياً مصرعهما معه. وعلى إثر وقوع الحادث، وجه رئيس مجلس القيادة الرئاسي، رشاد العليمي، بإجراء تحقيق في ملابسات مقتل الحيدري. سبق وأن شهدت المدينة **حادثة اغتيال مماثلة** في نوفمبر/ تشرين الثاني 2021 استهدفت الصحفية رشا عبدالله وجنيها بسيارة مفخخة، التي لقيت مصرعها في حين أصيب زوجها محمود العتمي -صحفي أيضاً - بجروح بالغة جراء الانفجار. وقبل وفاته بفترة قصيرة، تلقى العتمي **معلومات** من زملائه تفيد بأن جماعة الحوثيين كانت تجمع معلومات استخبارية عنه وزوجته.

في حادث مماثل، عُثر على عبدالرزاق البقعاء -الداعية السلفي وقائد اللواء الأول في ألوية اليمن السعيد المدعومة من السعودية -**مقتولاً داخل سيارته** بمديرية مأرب الوادي، شرق مدينة مأرب في 24 يونيو/حزيران. كانت الألوية، التي شكلها التحالف الذي تقوده السعودية بداية العام الجاري لمحاربة الحوثيين في مأرب، قد أطلقت حملة تجنيد في جنوب اليمن أوائل يونيو/حزيران، ليحذو المجلس الانتقالي الجنوبي حذوها بعد أيام حيث بدأ بتجنيد مقاتلين في صفوف ألوية الدعم والإسناد التابعة له. أطلقت **حملات تجنيد** عناصر ذات ولاءات محلية مختلفة ردًا على استمرار الحوثيين بتجنيد المقاتلين ونشرهم على الخطوط الأمامية، إلا أن هذه الخطوة تهدد بعرقلة عمل **اللجنة العسكرية والأمنية** المشكلة حديثًا التابعة لمجلس القيادة الرئاسي، والمكلفة بإعادة هيكلة القوات العسكرية والأمنية في المعسكر المناهض للحوثيين تحت جناح هيكل قيادي موحد.

في 29 يونيو/حزيران، أي بعد مُضي أقل من أسبوع على مقتل البقعاء، استهدف انفجارٌ موكب مدير أمن محافظة لحج صالح السيد. ورغم **تضارب التقارير** بشأن عدد القتلى الذين سقطوا جراء الهجوم في مديرية خور مكسر المزدحمة في مدينة عدن، فقد تأكد نجاة صالح السيد من محاولة الاغتيال.



تنظيم القاعدة في جزيرة العرب يُصعد هجماته والجيش يرد

تنامي نشاط تنظيم القاعدة في جزيرة العرب بشكل ملحوظ مؤخرًا واستمر حتى في شهر يونيو/حزيران، حيث وردت تقارير عن إعدام مسلحيه ضابط من قوات الحزام الأمني التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي في مديرية مودية بمحافظة أبين في 9 يونيو/حزيران، بعد يوم واحد من اختطافه. في 22 يونيو/حزيران، وُجهت أصابع الاتهام إلى مسلحي التنظيم بشن **هجومين**، أحدهما في أبين وآخر في شبوة، أسفرا عن مقتل 10 أشخاص على الأقل. كما نصب مسلحون في أبين كمينًا لجنود ينتمون إلى محور أبين العسكري التابع للحكومة اليمنية في مديرية أحور، حيث أُفيد عن مقتل ثلاثة جنود في حين أعدم اثنان آخران بعد أسرهما. فضلًا عن ذلك، هاجم مسلحون نقطة تفتيش تابعة لقوات دفاع شبوة بالقرب من مدينة عتق، ما أسفر عن مقتل خمسة جنود إلى جانب ثلاثة من المسلحين.

ردًا على تلك الهجمات، أطلقت القوات الحكومية **عملية عسكرية** في أبين تستهدف مسلحي تنظيم القاعدة في المحافظة،

وطلبت دعم القبائل المحلية وقوات الحزام الأمني، رغم الخصومة التي طغت على علاقاتها مع الأخيرة فيما مضى. دفع ذلك تنظيم القاعدة إلى إعلان مسؤوليته عن هجوم أبين، لكنه ذكر بأن عناصر فردية هي من نفذت العملية وليس بأمر من قيادة التنظيم، وحث -في رسالته- القبائل المحلية على عدم المشاركة في العملية المناهضة للتنظيم. بينما لم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن هجوم شبوة.

التطورات العسكرية والأمنية الأخرى في سطور:

- **8 يونيو/حزيران: أفادت** وسائل إعلام موالية للحكومة اليمنية بوقوع هجوم في قرية القحار بمديرية مقبنة -غرب تعز شنته طائرة مسيرة تابعة للحوثيين، مما أسفر عن مقتل طفلين.
- **14 يونيو/حزيران: أفادت** وسائل إعلام دولية عن إجراء محادثات عن بُعد بين السعودية وجماعة الحوثيين، بتيسير من سلطنة عُمان، لمناقشة أمن الحدود و"مستقبل العلاقات في إطار أي اتفاق سلام باليمن". ولم ترد أنباء عن أي تفاصيل.
- **28 حزيران/يونيو: أعلنت** القيادة المركزية الأميركية مقتل "أبو حمزة اليمني" على يد قواتها في محافظة إدلب شمال غرب سوريا. كان أبو حمزة قياديًا بارزًا في تنظيم "حراس الدين"، وهو فرع متشدد من جماعة متمردة سورية مرتبطة بتنظيم القاعدة تدعى "هيئة تحرير الشام".

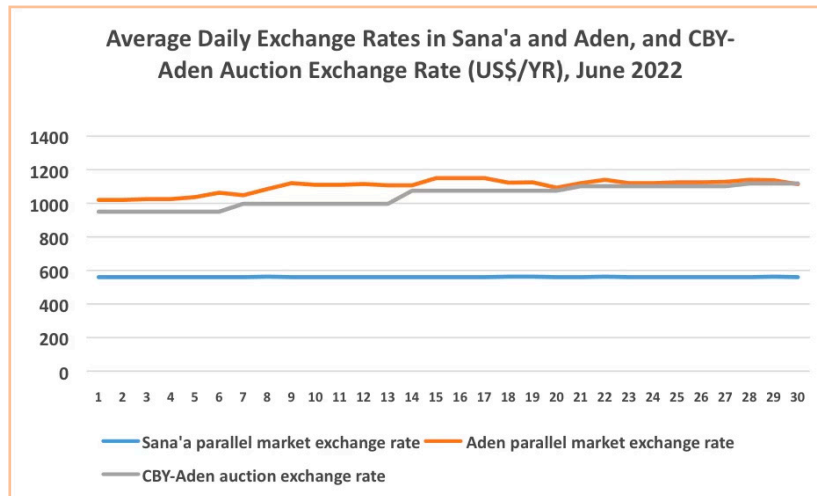


تراجع قيمة الريال اليمني مع تأخير الدعم السعودي والإماراتي

الوحدة الاقتصادية بمركز صنعاء

انخفاض قيمة الريال في مناطق سيطرة الحكومة

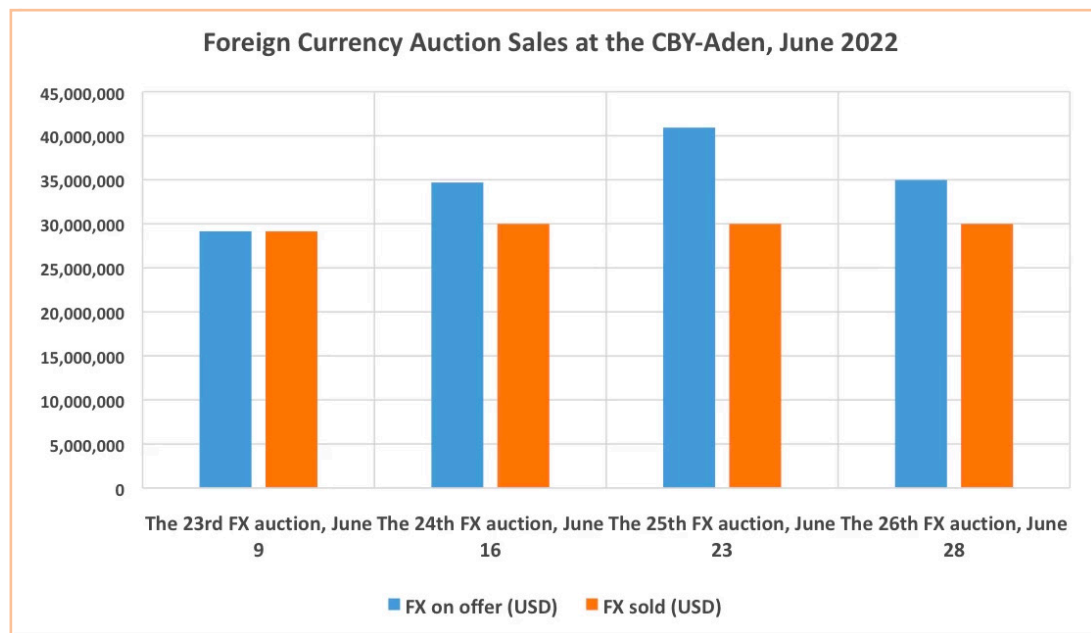
شهدت الطبعة الجديدة من الريال اليمني تقلبات دورية طوال شهر يونيو/ حزيران، حيث تراجعت قيمتها مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 10%. خلال النصف الأول فقط من الشهر، فقدت الأوراق النقدية الجديدة من الريال اليمني المطبوعة في مناطق سيطرة الحكومة عام 2017 ما يقرب من 13% من قيمتها، منخفضة من 1,020 ريالاً يمينياً للدولار الأمريكي إلى أدنى مستوى لها عند 1,150 ريالاً في 15 يونيو/ حزيران، لتحقق تحسناً طفيفاً لاحقاً وتغلق الشهر عند سعر تداول 1,114 ريالاً يمينياً للدولار. جاء هذا التعافي في أعقاب زيارة رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي إلى السعودية في 30 يونيو/حزيران، والتي تعهدت خلالها الرياض بتقديم دعم مالي إضافي بقيمة 400 مليون دولار أمريكي لمشاريع التنمية و200 مليون دولار أخرى كمنح للمشتقات النفطية (انظر "إعلان سعودي عن دعم مالي جديد").



المصدر: الوحدة الاقتصادية بمركز صنعاء والبنك المركزي اليمني - عدن

في المقابل، ظلت قيمة الأوراق النقدية القديمة للريال اليمني -أي المطبوعة قبل عام 2017 والمتداولة بشكل رئيسي في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين -مستقرة طوال شهر يونيو/ حزيران، حيث بلغ سعر تداولها حوالي 560 ريالاً للدولار، مع التذبذب ضمن نطاق ضيق. فمنذ يناير/ كانون الثاني 2020 -أي بعد حظر سلطات الحوثيين تداول الطبعة الجديدة من الريال اليمني في مناطق سيطرتها -ظل سعر صرف الريال القديم مستقرًا في الغالب، ويُعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى ثبات حجم المعروض النقدي من طبعة الريال القديمة، وفرض سلطات الحوثيين بصرامة نظام سعر صرف ثابت. على النقيض من ذلك، اتبعت الحكومة اليمنية سياسة نقدية توسعية في معظم فترات السنوات الخمس الماضية وذلك من أجل تغطية النفقات في الموازنة، الأمر الذي زاد من المعروض النقدي للطبعة الجديدة للريال وبالتالي اضطراب سعر الصرف.

طرح البنك المركزي اليمني في عدن أربعة مزادات للعملات الأجنبية خلال شهر يونيو/ حزيران، أي بمعدل مزاد واحد كل أسبوع، حيث بلغ إجمالي هذه المزادات التي أعلن عن بيعها للبنوك اليمنية 140 مليون دولار أمريكي، لبيع منها ما يقرب من 119 مليون دولار أمريكي، أي أن 85% من النقد الأجنبي المعروض في المزاد تم بيعه، وهو ما شكل نسبة ارتفاع 72% مقارنة بالشهر السابق.



المصدر: البنك المركزي اليمني- عدن

تعتمد قرارات البنوك بالمشاركة في مزادات العملات الصعبة من عدمه على سعر الصرف المعروض من قبل البنك المركزي اليمني في عدن باعتباره عاملاً محدداً رئيسياً. من إجمالي 26 مزاداً طُرحت لبيع العملات الأجنبية هذا العام، بيع أربعة منها في شهر يونيو/ حزيران، بأسعار أعلى من أسعار الصرف السائدة في السوق، أي بأسعار صرف تفضيلية بلغت 12% و 7% و 2% و 7% على التوالي. على نحو ملحوظ، بيع كامل قيمة المزاد الأول رقم (23) في يونيو/ حزيران، والذي عرض سعر صرف تفضيلي بزيادة بلغت نسبة 12%، في حين شهد المزاد الثالث الأسوأ أداءً خلال الشهر، حيث قدم سعر صرف تفضيلي بزيادة بلغت 2% فقط. ورغم أن هذه الأسعار التفضيلية هدفت لجذب البنوك اليمنية، إلا أن التقلبات الدورية في تدهور قيمة الريال قوضت حافز البنوك لتقديم عطاءاتها في هذه المزادات.

وخلص بيان صادر عن صندوق النقد الدولي في 7 يونيو/ حزيران إلى أن مزادات النقد الأجنبي التي نفذها البنك المركزي اليمني في عدن كانت سياسة فعالة لتخصيص موارد بالعملات الأجنبية وتمويل الواردات الملحة. إلا أن تقرير صندوق النقد الدولي أشار إلى عدم انتظام مشاركة البنوك بسبب القيود المفروضة على استخدام النقد الأجنبي، مشدداً على ضرورة رفع هذه القيود.

وبموجب آلية عمل نظام المزادات التي يطبقها البنك المركزي، يؤكد البنك أولاً أنه سيجري تخصيص العملة الأجنبية التي تشتريها البنوك التجارية لتلبية طلب العملاء، أي طلب التجار من القطاع الخاص الذين يرغبون في استيراد البضائع، وذلك قبل أن يفرج البنك المركزي عن تلك الأموال.

إعلان سعودي عن دعم مالي جديد

التقى رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي وأعضاء آخرون من المجلس بنائب وزير الدفاع السعودي الأمير خالد بن سلمان، في 30 يونيو/ حزيران، في إطار زيارة إلى السعودية أعلن خلالها ابن سلمان دعمًا ماليًا من البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن إلى الحكومة اليمنية بقيمة 400 مليون دولار أمريكي ستخصص لتمويل 17 مشروعًا تنمويًا في ستة قطاعات حيوية: الطاقة، والنقل، والتعليم، والمياه، والصحة، والبنية التحتية، إضافة إلى منحة مشتقات نفطية بقيمة 200 مليون دولار أمريكي.

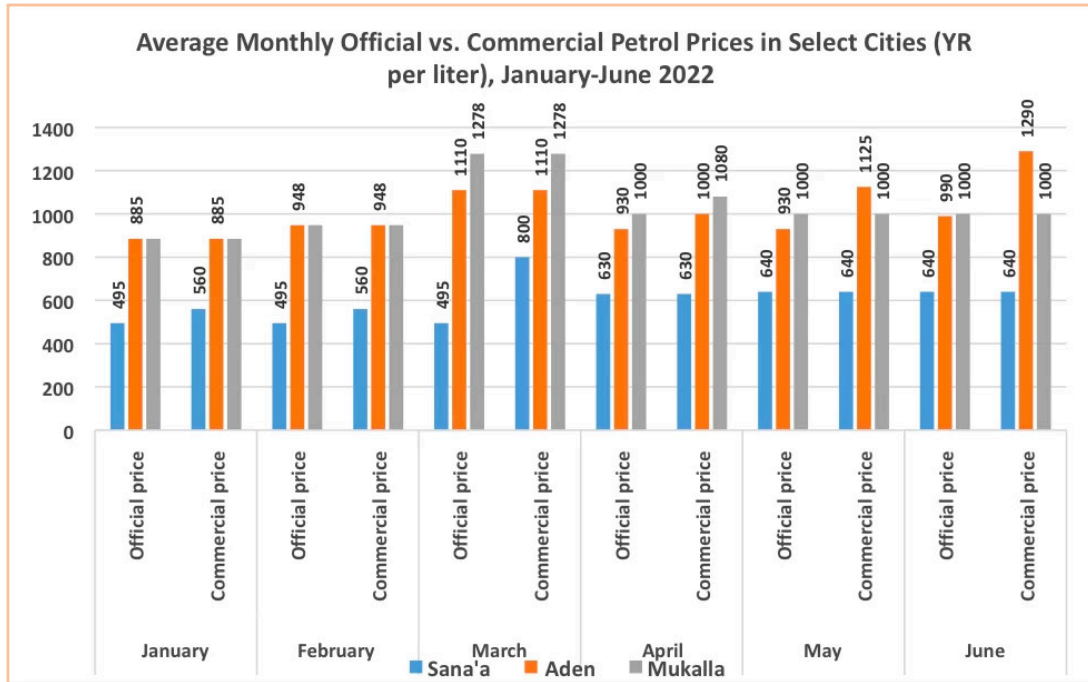
منذ تشكيل مجلس القيادة الرئاسي في أبريل/ نيسان 2022، أعلنت السعودية والإمارات حزم دعم كبيرة، شملت ملياري دولار أمريكي لدعم احتياطات النقد الأجنبي المتناقصة لدى البنك المركزي اليمني في عدن ودعم استقرار الريال، و900 مليون دولار أمريكي لتمويل احتياجات محطات الطاقة الكهربائية من المشتقات النفطية (الديزل والمازوت)، و300 مليون دولار أمريكي لدعم جهود الإغاثة الإنسانية، إلى جانب الـ400 مليون دولار أمريكي التي أعلن عنها مؤخرًا لدعم مشاريع التنمية. رغم ذلك، لم تُقدم بعد حزم التمويل المعلن عنها لدعم البنك المركزي اليمني ومنح الوقود لمحطات الطاقة الكهربائية، حيث يبدو أن ذلك الدعم جُمِد حتى تُنفذ إصلاحات الحكومة التي طالبت بها الرياض وأبو ظبي، وهي إصلاحات يكافح البنك المركزي والحكومة اليمنية لتنفيذها (انظر أدناه "تأخير في تقديم الدعم المالي السعودي والإماراتي").

أزمة الوقود تعود للواجهة: ارتفاع الأسعار في مناطق سيطرة الحكومة

شهدت العاصمة المؤقتة عدن وغيرها من المدن الخاضعة لسيطرة الحكومة نقصًا حادًا في الوقود وارتفاعًا في أسعارها خلال شهر يونيو/ حزيران، وهو ما أدى إلى تنامي السخط بين اليمنيين وخروج مظاهرات شعبية. في 4 يونيو/ حزيران، أعلنت شركة النفط اليمنية التي تديرها الحكومة عن زيادة بنسبة 6% في أسعار المشتقات النفطية، أي زيادة سعر اللتر الواحد من البنزين من 930 ريالًا إلى 990 ريالًا في المحطات التي تديرها الحكومة (وهي محطات عادة ما تباع بسعر قريب من سعر التكلفة). بعدها بأسبوعين، رفعت محطات الوقود التجارية أسعارها بنسبة 15%، أي من 1,125 ريالًا إلى 1,290 ريالًا للتر الواحد، نتيجة النقص الحاد في المشتقات النفطية وارتفاع أسعار بيعها في السوق السوداء، التي انتشرت في عدن على ضوء سعي التجار إلى الاستفادة من الطلب غير المُلبى في السوق وبيع البنزين بسعر 1,750 ريالًا للتر الواحد. نتيجة لذلك، تنامت الاحتجاجات الشعبية في المناطق الجنوبية (انظر: التطورات السياسية والدبلوماسية "رئيس مجلس القيادة الرئاسي يواجه احتجاجات عدن بعد جولته الإقليمية"). واجه مجلس القيادة الرئاسي الذي تم تشكيله في أبريل/ نيسان العديد من الانتقادات نتيجة ما وُصف بتباطؤه في تنفيذ الإصلاحات الموعودة في ظل تدهور الوضع الاقتصادي في العديد من المناطق الجنوبية بالبلاد. وتعاني عدن، من بين مناطق أخرى، من انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة في أشد مواسم السنة حرارة.

في 19 يونيو/ حزيران، أعلنت شركة النفط اليمنية استمرارها بضخ البنزين في السوق المحلية بسعر مدعوم قدره 990 ريالًا للتر الواحد، أي أقل من السعر المعروض في محطات البنزين التجارية بنسبة 30% وأقل من الأسعار السائدة في السوق العالمية. ورغم أن الحكومة ستتكبد على الأرجح كلفة كبيرة نتيجة هذا الدعم من شركة النفط اليمنية، يظل الوصول إلى المحطات الحكومية مقيّدًا بسبب الطوابير الطويلة.

يُشار إلى أن أسعار البنزين اختلفت داخل المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة خلال شهر يونيو/ حزيران، حيث استمرت المحطات التي تديرها الحكومة في مأرب بتوفير البنزين بسعر مدعوم بدرجة كبيرة بلغ 190 ريالًا للتر الواحد، رغم أن المعروض كان محدودًا مقارنة بالبنزين الأعلى سعرًا الذي يُباع في محطات الوقود التجارية بسعر 1,100 ريال للتر الواحد. أما في المكلا مركز محافظة حضرموت، فقد ظل السعر مستقرًا عند 1,000 ريال للتر الواحد في المحطات التجارية، بينما ارتفع في مدينة تعز بنسبة 28% من 1,050 ريالًا إلى 1,350 ريالًا.



المصدر: الوحدة الاقتصادية بمركز صنعاء

ظلت أسعار البنزين في الجنوب مستقرة نسبيًا خلال الشهرين الماضيين، بعد إعلان الحكومة المعترف بها دوليًا خفض سعره بنسبة 16٪، أي من 1,110 ريالًا إلى 930 ريالًا للتر في عدن. جاء ذلك في أعقاب الإعلان عن دعم مالي إماراتي وسعودي مشترك للحكومة بقيمة 3 مليارات دولار، مما أدى إلى تحسن كبير في سعر صرف الطبعة الجديدة من الريال اليمني. تجدر الإشارة إلى أن التصعيد بين الأطراف المتحاربة - خلال الربع الأول من العام - بشأن توريد وبيع الوقود في عموم البلاد قد أدى إلى نقص الوقود على مستوى البلاد وارتفاع الأسعار (لمزيد من التفاصيل حول أزمة الوقود، انظر [تقرير اليمن لشهري يناير/ كانون الثاني وفبراير/ شباط 2022](#)).

في سياق متصل، أصدر مجلس التنسيق العام لنقابات شركات النفط اليمنية (GCCYOCU) في 25 يونيو/ حزيران، بيانًا يوضح فيه بالتفصيل أسباب ارتفاع الأسعار. ووفقًا للمجلس، كان ارتفاع الأسعار مدفوعًا بعدة عوامل: انخفاض قيمة الريال، و"المتغيرات الاقتصادية في العالم" التي ظهرت مؤخرًا والمتعلقة بالغزو الروسي لأوكرانيا، وتحرير أسواق الوقود المحلية، وتعطل منظومة العمل بين شركة مصافي عدن وشركة النفط اليمنية والبنك المركزي اليمني في عدن، ودخول موردين جدد من القطاع الخاص إلى سوق المشتقات النفطية الذي يعاني من ضعف الرقابة عليه.

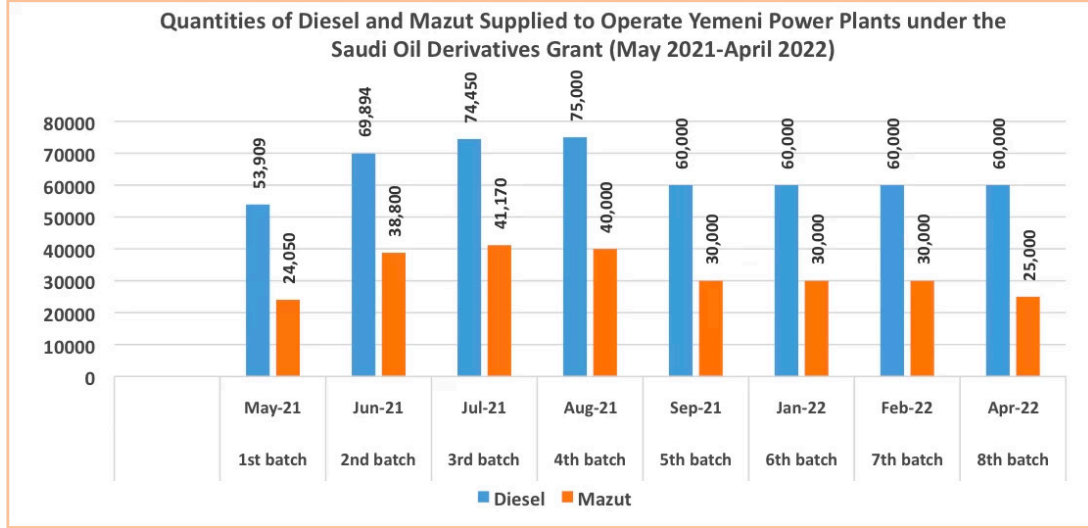
تأخر الدعم المالي السعودي والإماراتي

شكل تقلب أسعار العملة في مناطق سيطرة الحكومة سببًا رئيسيًا لارتفاع الأسعار، حيث واجهت العملة ضغطًا نزوليًا كبيرًا نتيجة التأخر في تقديم جزء كبير من الدعم المالي السعودي والإماراتي المعلن عنه بأكثر من 3 مليارات دولار أمريكي، والذي تم التعهد به للحكومة اليمنية بعد تشكيل مجلس القيادة الرئاسي في أبريل/ نيسان 2022.

أشترط تقديم المنحة السعودية بتنفيذ مجموعة من الإصلاحات التي طلبها البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن من أجل تعظيم فوائد المنحة، وتشمل تلك الإصلاحات زيادة معدل تحصيل قيمة فواتير خدمات الكهرباء، وتحسين صيانة محطات الطاقة الكهربائية، والحد من هدر الطاقة، وتطبيق حوكمة ورقابة فعالة تستوفي المعايير لإدارة عمليات توزيع ونقل واستهلاك المشتقات النفطية. على مدار شهر يونيو/ حزيران، لم يتم استلام أي مشتقات نفطية سعودية للمساعدة في تشغيل محطات الطاقة الكهربائية. فمنذ أغسطس/ آب 2018، لعبت المشتقات النفطية المقدمة من السعودية دورًا أساسيًا في تخفيف الأعباء المالية على الدولة، وإبطاء وتيرة استنفاد احتياطات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي اليمني في عدن والمساعدة في استقرار قيمة الريال.

وصلت **آخر دفعة من الوقود السعودي** إلى عدن نهاية أبريل/ نيسان الماضي، أي بنهاية سريان اتفاقية **موقعة** لمدة عام بين الحكومة والبرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن في أبريل/ نيسان 2021، والتي بموجبها كانت الحكومة مؤهلة لتلقي

1,260,850 طنًا متريًا من المشتقات النفطية بقيمة 422 مليون دولار أمريكي، لتشغيل أكثر من 80 محطة توليد الطاقة الكهربائية. وقدمت السعودية، منذ عام 2018، منح مشتقات نفطية بقيمة 602 مليون دولار أمريكي، إلا أنها لم تُستلم بشكل كامل، فبحلول موعد انتهاء سريان اتفاقية المنحة في أبريل/ نيسان، لم تكن الحكومة قد تلقت سوى 61% فقط من التعهدات البالغة 422 مليون دولار أمريكي.



المصدر: البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن

وفقًا للمادة الثانية من **الاتفاقية** الموقعة بين وزارة الكهرباء والطاقة التابعة للحكومة اليمنية والبرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، يتم توفير المشتقات النفطية لتشغيل محطات توليد الكهرباء بالأسعار السائدة في السوق السعودي المحلي، وليس بالأسعار السائدة في السوق العالمية، على أن يُغطى الفارق من خلال منحة المشتقات النفطية السعودية. وبحسب **وكالة الأنباء السعودية**، فإن كميات الديزل والمازوت المقدمة بموجب منحة المشتقات النفطية السعودية كانت في المتوسط أقل من السوق العالمية بنسبة 77% و94% على التوالي.

في 20 يونيو/ حزيران، عقد رئيس الوزراء معين عبد الملك **اجتماعًا** في عدن مع ممثلين عن وزارة المالية ووزارة النفط والمعادن، والأجهزة الحكومية الأخرى ذات الصلة، لتسهيل استئناف المنحة السعودية. وتمحور الاجتماع حول بنود الاتفاقية المبرمة بين الحكومة اليمنية والبرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن بشأن الضوابط المتعلقة بحكومة دعم المشتقات النفطية. بعدها بعشرة أيام، تعهدت السعودية بتقديم 400 مليون دولار أمريكي لدعم 17 مشروعًا تنمويًا في 6 قطاعات، و200 مليون دولار إضافية في شكل منح من المشتقات النفطية.

يُذكر أن وزير الكهرباء والطاقة أنور كلشات حذر في **مقابلة تلفزيونية**، بتاريخ 29 مارس/ آذار، من نقص حاد في توليد الكهرباء بسبب انتهاء سريان المنحة السعودية وقدرة الحكومة المحدودة على شراء الوقود من الأسواق العالمية. في 28 يونيو/ حزيران، اجتمعت مجموعة من القيادات الحكومية -من ضمنهم مسؤولون من وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الكهرباء والطاقة -مع وفد من البنك الدولي في عدن **لمناقشة** التحديات المرتبطة بتوليد الطاقة وبحث الحلول المستدامة لتوفير الكهرباء والطاقة في اليمن بما في ذلك جدوى محطات توليد الكهرباء بالغاز. وقال كلشات للوفد إن أحد أكبر التحديات التي يواجهها القطاع هو العجز الكبير في توليد الطاقة، والذي بلغ قرابة 50% في يونيو/ حزيران، فضلًا عن حجم التمويل الذي ستحتاج الحكومة اليمنية لتخصيصه لإنتاج الكهرباء كل شهر والذي يصل حسب التقديرات إلى 100 مليون دولار أمريكي، مع توقف منحة الوقود السعودية.

في منتصف فبراير/ شباط، أصدرت وزارة الكهرباء والطاقة **بيانًا** أوضح فيه أوجه القصور في الحكومة والإدارة التي حالت دون الاستخدام الفعال لمنح الوقود السعودية المقدمة سابقًا وحدثت من فرص الحصول على مزيد من الدعم. ووفقًا للوزارة، تمثلت إحدى العقبات في الافتقار للالتزام من بعض المحافظات وتأخرها في إيداع الالتزامات المالية المستحقة عليها في الحساب المشترك الذي فُتح بموجب اتفاقية المنحة. بحلول نهاية يناير/ كانون الثاني الماضي، تراكمت ديون المؤسسة العامة للكهرباء وفروعها لتبلغ 9.71 مليار ريال يمني، وبعد شهر لم تنجح المؤسسة بتسديد سوى 45% فقط من ديونها.

وبحسب **تقرير** صادر عن وزارة الكهرباء اليمنية والبرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن في مايو/ أيار 2021، واجهت الوزارة صعوبات في تحصيل قيمة فواتير الكهرباء، حيث سجلت عدن أعلى معدل تحصيل بنسبة 49٪، تليها محافظة شبوة بنسبة 38٪، في حين سجلت محافظتا لحج والضالع مجتمعتان أدنى معدل تحصيل بنسبة 30٪ فقط.

معركة السيطرة على شركات الاتصالات

في 27 يونيو/ حزيران، **أعلنت** الشركة اليمنية العمانية المتحدة للاتصالات (YOU) -إم تي إن سابقاً- توقف خدمة شبكة الهاتف النقال الخاصة بها في العاصمة المؤقتة عدن "لأسباب خارجة عن إرادتها"، مؤكدة أنها تسعى إلى استئناف الخدمة في أقرب وقت ممكن. واجهت مكاتب الشركة وخدماتها لشبكة الهاتف المحمول في المناطق الأخرى الخاضعة لسيطرة الحكومة، بما في ذلك أبين ولحج والضالع ومأرب، إغلاقاً أو تعليقاً جزئياً، إلا أنها استؤنفت تدريجياً بعد ثلاثة أيام. تزامن تعليق الخدمات في عدن مع إطلاق الشركة الجيل الرابع من تقنية شبكات الهاتف المحمول، ونشوب خلاف حاد بين فرعي وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في صنعاء وعدن حول الحق في تنظيم خدمات الهاتف المحمول.

في 28 يونيو/ حزيران، **صرّحت** السلطات القضائية في عدن بأن تعليق الحكومة لخدمات الهاتف المحمول الخاصة بشركة YOU جاء كرد فعل مبرر على تقاعس الشركة عن سداد ضرائب المبيعات المستحقة. من جانبها، أصدرت نيابة الأموال العامة بعدن في 24 أبريل/ نيسان أمراً قضائياً يقضي بالحجز التحفظي على الشركة لعدم دفعها ضرائب بقيمة 24.24 مليار ريال يمني عن الأعوام 2015 و2016 و2017، في حين رفعت الشركة قضية على الحكومة بسبب إغلاق فروعها في عدن مطالبة بإلغاء الأمر القضائي وبتعويضات. لا يتضح حتى الآن مآل القضيتين وما إذا كانت الشركة ستستأنف أنشطتها في عدن، لكن وفقاً لمصدر موثوق به في قطاع الاتصالات، هناك جهود تفاوضية مستمرة بقيادة حاملي أسهم الشركة العمانيين والمسؤولين الحكوميين لفض الخلاف.

كانت شركة الاتصالات متعددة الجنسيات في جنوب إفريقيا (مجموعة MTN) **أعلنت** في نوفمبر/ تشرين الثاني 2021 خروجها من السوق اليمنية، وفي وقت لاحق نقلت 82.8٪ من أسهمها في إم تي إن اليمن وقاعدة المشتركين في خدماتها البالغ عددهم 4.7 مليون مشترك إلى شركة الزمرد الدولية للاستثمار ش.م.م. التي واجهت **اتهامات** بكونها مجرد شركة تخدم كواجهة للحوثيين بتسهيل من العمانيين. في ذلك الوقت، **رفضت** الحكومة المعترف بها دولياً قرار شركة إم تي إن بالانسحاب، بحجة خرقها للالتزامات التعاقدية وأن الشركة ما تزال مدينة للحكومة بضرائب ورسوم ترخيص مستحقة.

أدى الخلاف المتنامي إلى قطع الخدمة عن آلاف المشتركين فيها، وانتشار الذعر بين السكان حيث تسبب تعليق الخدمة في تعطيل الأعمال التجارية والاتصالات الشخصية والوصول إلى خدمات الطوارئ.

البنك المركزي اليمني في عدن يدحض اتهامات المجلس الانتقالي الجنوبي له بالتخطيط لإعادة مقره إلى صنعاء

أصدر فرع البنك المركزي اليمني في عدن **بياناً**، في 12 يونيو/ حزيران، ينفي من خلاله **مزاعم** المجلس الانتقالي الجنوبي بتخطيط البنك نقل مقره إلى صنعاء. وجاء في البيان: "يستغرب البنك المركزي اليمني الحملات والبيانات الصادرة من كيانات رسمية مشاركة في السلطة تتهم قيادة البنك وبعض مسؤوليه تلميحاً وتصريحاً بالتآمر والعمل على نقل البنك إلى صنعاء، ويأسف البنك لهذا الزيف والتحريض غير الحصيف وإعادة ترويج ما تتداوله بعض المواقع المشبوهة التي تفتقر إلى الدقة والمصداقية أو بالاعتماد على معلومات مضللة تهدف إلى تسميم العلاقة بين البنك وتلك الكيانات...".

الحوثيون يتطلعون إلى تطوير سوق أوراق مالية بخبرات إيرانية

وقع رئيس منظمة البورصة والأوراق المالية الإيرانية مجيد عشقي ومحافظ البنك المركزي اليمني في صنعاء هاشم إسماعيل، في 21 يونيو/ حزيران، **مذكرة تفاهم** لتطوير البنية التحتية لسوق الأوراق المالية في اليمن، بخبرات إيرانية. الجدير بالذكر أن مذكرة التفاهم هذه تبدو أنها تتعارض مع جهود الأمم المتحدة لتهدئة الحرب الاقتصادية عبر التسبب في انقسام جديد في الأسواق المالية للبلاد.

التطورات الاقتصادية الأخرى في سطور:

- **12 يونيو/ حزيران:** أعلن مركز الملك سلمان للإغاثة والمساعدات الإنسانية عزم السعودية تقديم 10 ملايين دولار أمريكي للتصدي للتهديد الحالي الذي يشكله الخزان العائم "صافر" الراسي قبالة ساحل البحر الأحمر بالحديدة (لمزيد من التفاصيل انظر: [كل يوم يمر هو يوم آخر نخاطر فيه بهلاك هذه السفينة](#)) - سؤال وجواب عن خزان صافر العائم مع ديفيد غريسلي.
- **22 يونيو/ حزيران:** حذر وزير التخطيط والتعاون الدولي في الحكومة اليمنية واعد باذيب من قرب نفاد مخزون القمح في البلاد، وعزا ذلك بدرجة كبيرة إلى [التداعيات السلبية](#) الناجمة عن الغزو الروسي لأوكرانيا.
- **29 يونيو/ حزيران:** نشرت شركة ستاندرد آند بوردرز غلوبال كوموديٲي انسايتس (S&P Global Commodity Insights) [مقالاً](#) جاء فيه أن شركة أو إم في (OMV) النمساوية للنفط والغاز تدرس خطة خروج من استثماراتها في مجال النفط والغاز الطبيعي بمحافظة شبوة ، حيث تخطط الشركة للبدء في سحب الاستثمارات وتقليل أنشطتها الإنتاجية هناك بسبب التحديات الأمنية.



سلطة متجذرة: نظام الحكم الحوثي

ميساء شجاع الدين

المقدمة

تُعد الطبيعة المتغيرة للدولة اليمنية تحت سيطرة الحوثيين إحدى التحديات التي تواجه مسألة إنهاء الحرب في اليمن. فالحركة الشيعية الزيدية أوجدت حقائق على الأرض أدت إلى جعل أي خطوة للتقريب بين الأطراف المختلفة ضمن أي اتفاق سياسي جديد مسألة بالغة التعقيد. اتخذت سلطات الأمر الواقع "سلطات الحوثيين" من مؤسسات الدولة في صنعاء أدوات لخدمة مشروع بناء دولتها الخاصة.

نشرت الجماعة أفكارها العقائدية في المجتمع، وشكلت جيشاً كبيراً، وأنشأت شبكة واسعة من المشرفين بصلاحيات تعلق المؤسسات الحكومية، مما وسع الهوة بين المجتمع والطبقة الحاكمة. من الصعب تخيل سماح الحوثيين طوعية بتفكيك هذه الشبكة السياسية والاقتصادية الواسعة لتقاسم السلطة مع الفصائل اليمنية الأخرى.

ورغم أن الجماعة تطلق على نفسها اسم "أنصار الله"، إلا أن معظم اليمنيين ينظرون إليها على أنها مؤسسة عائلية تقوم على أفكار بدر الدين الحوثي (المتوفي سنة 2010) وغيره من علماء الدين الزيديين، وتعززت على يد أبناء الحوثي، إذ تسعى لإعادة إحياء الإمامة الزيدية التي كانت مهيمنة سياسياً في شمالي اليمن قرابة ثلاثة قرون حتى عام 1962. تبحث هذه الورقة في أهداف جماعة الحوثيين ونشأتها وكذلك هيكل الدولة اليمنية التي تتخذ من صنعاء مقراً لها منذ عام 2014، وتهدف كذلك إلى إثراء المناقشات المتناولة للقضايا والتحديات التي يمكن أن تنطوي عليها محاولة إدماج عناصر من هذا الهيكل في أي نظام حكم قد يتأسس في مرحلة ما بعد تسوية الصراع.

نشأة جماعة الحوثيين

أبصرت جماعة الحوثيين النور أوائل ثمانينيات القرن العشرين في صعدة، معقل الزيديين في شمالي اليمن، بهدف مزدوج يتمثل في مواجهة انتشار الوهابية القادمة من السعودية وإحياء حكم الإمامة الزيدية. تمكنت العائلة من فرض سيادتها عبر نظرية الإمامة لدى الزيدية، التي تركز القيادة السياسية والدينية في شخصية زعيم الدولة مع توسيع قاعدة أولئك الذين يمكنهم تولي هذا الدور لتشمل أي شخص من فئة الهاشميين (نسل النبي محمد).

أنشأ الحوثيون شبكة واسعة في محافظة صعدة وغيرها من المناطق القبلية شمالي البلاد. كان محمد وحמיד بدر الدين نشطين في التجمعات الشبابية والمخيمات الصيفية في المدارس الداخلية المحلية، التي سُميت فيما بعد بـ"الشباب المؤمن"، في حين كان حسين ويحيى بدر الدين الحوثي نشطين في المجال السياسي، بينما وجه عبد الملك الحوثي اهتمامه

نحو الأنشطة العسكرية. اختار بدر الدين نجله عبد الملك لقيادة الجماعة، عقب مقتل ابنه الأكبر حسين عام 2004 خلال الحرب الأولى من الحروب الست -المعروفة بحروب صعدة- التي خاضتها الجماعة ضد نظام الحكم في صنعاء أثناء عهد الرئيس السابق علي عبدالله صالح، التي استمرت حتى عام 2010.

تمزج نظرية الدولة لدى الحوثيين بين الزيدية التقليدية ونمط الحكم العائلي المشابه للنمط الملكي القائم في دول الخليج وبعض عناصر النظام الثوري الإيراني، مع الاحتفاظ شكليًا بالكيان الجمهوري للدولة اليمنية. وبينما تحتفل الجماعة بالاستيلاء على صنعاء في 21 سبتمبر/ أيلول من كل عام كمنااسبة تحتفل فيها بـ"الانتصار على الفساد والتدخل الأجنبي"، تحيي بصورة باهتة ذكرى قيام النظام الجمهوري الذي يصادف 26 سبتمبر/ أيلول. إلا أن العديد من اليمنيين يحتفلون بالمناسبة الأخيرة -بإضاءة أسطح منازلهم وتشغيل أغاني ثورة 1962- كوسيلة للتعبير عن رفضهم مساعي الحوثيين لتقويض النظام الجمهوري.

وفي حين يتهم بعض المعارضين جماعة الحوثيين أنها تسعى لإحياء حكم الإمامة الزيدية، يشير آخرون إلى احتكار الأسرة للسلطة باعتباره انتهاكًا لمبادئ الإمامة نفسها. تاريخيًا، لم يكن مستغربًا سعي الحكام الزيديين إلى تعزيز قبضتهم على السلطة من خلال توريثها لأبنائهم، رغم أن هذه المساعي جازفت بمقابلتها بالرفض والانقلابات ضدها. اعتمد الرئيس الراحل صالح في سنواته الأخيرة على رأس السلطة على أفراد أسرته لإحكام قبضته على السلطة، إلا أن جماعة الحوثيين ذهبت بهذه الظاهرة إلى ما هو أبعد من ذلك، وبشكل قد يزرع بذور انشقاقات مستقبلية.

الاحتفاظ بالسلطة ضمن دائرة الأسرة

يتربع عبد الملك الحوثي على قمة **منظومة حكم** الحوثيين، حيث يتمتع بسلطة مطلقة كزعيم هاشمي زيدي يُعتبر ذو شخصية كاريزماتية باعتباره سليل النبي محمد. لا يستمد المسؤولون الحوثيون نفوذهم وسلطتهم من ألقابهم أو الأدوار التي يضطلعون بها، بل بقربهم من عبد الملك الحوثي، الذي يعيش في مكان سري ويوصف في وسائل الإعلام الحوثية بـ"قائد الثورة".

وعلى الرغم من أن عبد الملك الحوثي يحتل منصب زعيم الجماعة الذي لا ينازعه أحد، لا يصل إليه سوى مجموعة محدودة فقط من أتباعه. فهو يكون في **قلب شبكتين**: الأولى تتألف ممن أثبتوا ولاءهم له وعائلته خلال حروب صعدة (أو الحروب الست)، وينحدر معظمهم من محافظة صعدة ومن نسل الهاشميين ويشير إليهم عبد الملك باسم المجاهدين. أما الأخرى فهي مكونة من الشبكات الاجتماعية الواسعة التي أنشأها الأبناء الآخرون لبدر الدين في التسعينيات.

تُعد العائلات التي تربطها علاقة نسب مع أسرة الحوثيين مهمة أيضًا في تعيين المشرفين الرئيسيين مثل أسرة العجري، والمتوكل، والمؤيد، والطاؤوس، والمشاط. كما أن الانتماء إلى الأصل الهاشمي يربط الحوثيين بعشرات الأسر الأخرى، ومن أبرزها أسرة الشامي. ويشكل الانتماء المناطقي أمرًا ذي أهمية لدى الحوثيين، حيث إن معظم المشرفين الرئيسيين منحدرون من محافظة صعدة، أما من انضموا إلى الجماعة بعد بسط سيطرتها على صنعاء فقد أصبحوا يُعرفون باسم المتحوثيين ويضطلعون بأدوار ثانوية من قبيل مشرفي المديريات في النطاق الجغرافي الذي ينتمون إليه.

تحظى هذه الهويات بأهمية بالغة في فض النزاعات الداخلية، التي يكون فيها عبد الملك الحوثي صاحب القول الفصل. ترتب أسرة الحوثيين، وأولئك الذي تربطهم بهم علاقة مصاهرة، في قمة الهرم، ويأتي الموالون لهم من محافظة صعدة الذين قاتلوا مع الحوثيين في بداياتهم في المرتبة الثانية، والهاشميون بشكل عام في المرتبة الثالثة. وفي حال نشوب نزاع بين هاشمي من خارج صعدة وغير هاشمي من محافظة صعدة، تكون الغلبة لغير الهاشمي المنحدر من صعدة. أما الهاشمي المنحدر من صعدة، فيتمتع بنفوذ هائل داخل الجماعة.

يُعد **عبد الخالق الحوثي**، شقيق عبد الملك الأصغر، الرجل الثاني في الجماعة رغم صغر سنه (حيث يُعتقد أنه ولد في أواخر ثمانينيات القرن العشرين). فبعد استيلاء الجماعة على صنعاء عام 2014، تولى عبد الخالق قيادة أكبر لواء عسكري تابع للحوثيين، يُعرف باسم قوات الاحتياط. لاحقًا في عام 2018، عُيّن عبد الخالق قائدًا لما يُسمى "المنطقة العسكرية المركزية"، أي صنعاء ومحيطها. كما يُعد **يوسف المداني**، زوج ابنة حسين الحوثي، أحد أهم القادة العسكريين في الجماعة.

يشغل **عبد الكريم الحوثي**، عم عبد الملك، منصبين مهمين داخل الجماعة، هما: رئيس المكتب التنفيذي للجماعة و**وزير الداخلية**. كما يشغل يحيى الحوثي، الأخ الأكبر لعبد الملك، منصب وزير التربية والتعليم رغم عدم التحاقه قط بالمدارس العامة وحصوله على تعليم ديني فقط، فالتعليم هو أداة أيديولوجية مهمة لخلق الولاء للجماعة، كما أن وزارة التعليم تسيطر على جزء كبير من المساعدات الغذائية الدولية في شمالي البلاد. صار أفراد من الجيل الجديد لعائلة الحوثي يتبوؤون

مناصب مهمة في الدولة، فعلي بن حسين بدر الدين الحوثي يشغل منصب وكيل وزارة الداخلية التابعة لسلطة الحوثيين. بالنسبة للحوثيين خارج هذه النخبة الحاكمة والمعارضين لهذا الشكل من الحكم، فيبدو أنه قد أُسكتوا. اختفى محمد عبدالعظيم الحوثي، من أبناء عمومة بدر الدين، بشكل ملحوظ عن الأنظار عام 2018 ربما بعد إبداء معارضته لقيادة عبدالملك الحوثي، رغم ظهوره هذا العام في صورة رافقت تقريرًا إخباريًا نُشر على وسائل الإعلام التابعة للحوثيين.

حكومة بنظام مشرفين

أنشأ الحوثيون نظام المشرفين الذي يضم شبكة من الأفراد المواليين للجماعة كنظام مواز لمؤسسات الدولة الرسمية. توزّع المشرفون التابعون للحوثيين في عموم مؤسسات الدولة إبان سيطرة الجماعة على صنعاء في سبتمبر/ أيلول 2014، وبات أولئك المشرفون -وليس أصحاب المناصب الحكومية الرسمية- يمسكون بزمام السلطة حسب مجالات كل منهم.

عُيّن مشرف عام في كل محافظة، ويعمل تحت إمرته مشرفون أصغر (حسب التراتبية) في المديرية والقرى وغيرها من المناطق الصغيرة. يعمل تحت كل مشرف عام العشرات أو المئات من المشرفين وفقًا لتخصصاتهم. يجري اختيار هذا المستوى الأول من المشرفين -مشرفي العموم- مباشرة من قبل عبدالملك الحوثي ويعملون تحت سلطة اللجنة الثورية التي يرأسها محمد الحوثي.

أول مرة يُقر فيها هذا النظام الموازي في محافظة صعدة عقب استيلاء الحوثيين عليها في مارس/ آذار 2011 خلال الانتفاضة الشعبية ضد صالح. في سبتمبر/ أيلول 2014، شرعت الجماعة بنشر مسلحيها في جميع شوارع العاصمة صنعاء عقب السيطرة عليها في شكل لجان أمنية. تبع ذلك توزيع رجال مسلحين آخرين يحملون لقب "مشرفين" في مختلف الوزارات بدعوى مكافحة الفساد.

بعد شهر واحد من استقالة الرئيس عبدربه منصور هادي ورئيس الوزراء خالد بحاح في يناير/ كانون الثاني 2015، أصدر الحوثيون إعلانًا دستوريًا ينص على تشكيل لجان ثورية لتنظيم عمل المشرفين. ضغط الرئيس الأسبق صالح، الذي تحالف مع الحوثيين بعد تنحيه عن منصبه عام 2012، على الحوثيين لإلغاء هذه اللجان. وبالفعل وافق الحوثيون على ذلك في أغسطس/ آب 2016، إلا أنهم استمروا من الناحية العملية في إدارة نظامهم الخاص وكثفوا من استخدامهم للجان عقب اغتيال صالح في ديسمبر/ كانون الأول 2017.

يحظى الفرد من أسرة الحوثي ممن يتمتع بنفوذ حقيقي بفرصة تبوء منصب الرجل الأول في الوزارة، مثل وزير التربية والتعليم يحيى الحوثي، أو تبوء منصب الرجل الثاني في الوزارة، مثل حسين العزي، نائب وزير الخارجية هشام شرف. فإبقاء أشخاص مثل شرف في مناصبهم يمكن أن يمثل واجهة تكنوقراطية يتوارى من خلفها الأشخاص الذين يتمتعون بالسلطة الحقيقية -المشرفون الحوثيون- ممن لديهم خبرة متواضعة أو معدومة في مجال معين.

قد يحدث هذا حتى إن عُيّن الرجل الأول من قبل الحوثيين. فالرئيس الحالي في صنعاء هو مهدي المشاط، ويقف من ورائه مدير مكتبه، أحمد حامد، الذي يطلق عليه اليمينيون اسم "رئيس الرئيس". المشاط وبصفته عضوًا سابقًا في فريق التفاوض الحوثي الذي شكّل بعد استيلاء الجماعة على صنعاء عام 2014، يُعد فعليًا واجهة للدولة الحوثية كرئيس للمجلس السياسي الأعلى، في حين أن حامد شخصية صعبة المراس يُفضل العمل معها في الظل.

أنشأ الحوثيون، في بعض الحالات وإن كانت محدودة، مؤسسات جديدة مثل الهيئة العامة للزكاة، التي حلّت محل الإدارة العامة للواجبات الزكوية التي كانت قائمة قبل اندلاع الحرب بموظفين جدد وهيكل جديد. كما أنشأوا الهيئة العامة للأوقاف لتحل محل وزارة الأوقاف والإرشاد. يضطلع مكتب عبدالملك الحوثي نفسه بالتعامل مع كل من إيرادات الزكاة والأوقاف، عوضًا عن أي وزارة حكومية.

كما أنشأت الجماعة المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي (سكمشا أو SCMCHA) لإدارة المنظمات غير الحكومية والمساعدات الإنسانية. وقد أنشئت هذه المؤسسات الجديدة في المجالات التي تتوفر فيها مصادر دخل كبيرة لحكومة الحوثيين.

مهام المشرفين

لكل محافظة مشرف عام، يعمل تحت إمرته العشرات أو المئات أحياناً من المشرفين الصغار، الذين ينقسمون إلى خمس فئات.

الفئة الأولى هي المشرف الأمني، المسؤول عن استشعار بوادر أي معارضة أو حتى استياء تجاه سلطة الحوثيين. في الغالب لا يُفصح عن أسماء هذه الشخصيات لل العامة، ويُشار إليها بالكنية مثل "أبو حسن" ويتوارى بعضهم عن الأنظار تماماً. في عام 2017 مثلاً، أعلن عن مقتل عضو اللجنة الأمنية العليا **طه المداني** بعد عام ونصف من اختفائه إثر غارة جوية للتحالف. واختفى سلطان زابن، مدير إدارة البحث الجنائي، بعد فرض الأمم المتحدة عقوبات عليه لتورطه في ارتكاب التعذيب والعنف الجنسي، **لتعلن وسائل الإعلام الحوثية وفاته** في أبريل/ نيسان 2021.

يعمل المشرف الأمني ضمن **الأجهزة الأمنية الثلاثة** التي تعمل جميعاً تحت مظلة وزارة الداخلية. وأولها جهاز الأمن الوقائي وهو جهاز استخباراتي مكلف بمراقبة المقاتلين الحوثيين لمنعهم من الفرار ومعاينة أي مسؤول حوثي متورط في أنشطة تخريبية. وثانيها جهاز الأمن والمخابرات وهو الكيان الذي تمخض عن اندماج جهازي الاستخبارات الرسميين. وثالثها الزينبيات وهو جهاز استخباراتي خاص بالنساء وتقع ضمن نطاق مسؤولياته مراقبة واعتقال النساء والإشراف على سجون النساء.

الفئة الثانية هم المشرفون الماليون المسؤولون عن تحصيل الضرائب والزكاة. أما الفئة الثالثة فهم المشرفون الاجتماعيون الذين يتعاملون مع مختلف الفاعلين الاجتماعيين مثل زعماء القبائل وعقال الحارات. تُعرف الفئتان الرابعة والخامسة بالمشرفين الثقافيين والمشرفين التربويين على التوالي، والذين تتعلق مهامهم المتداخلة بنشر الحملة الدعائية لجماعة الحوثيين. على سبيل المثال، يتولى المشرف التربوي الإشراف على المدارس والجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى، بينما يقوم المشرف الثقافي بتنظيم العديد من الفعاليات الحوثية، مثل إحياء ذكرى وفاة حسين الحوثي عام 2004. يقتضى المشرفون روايتهم الشهرية من مكتب عبدالمك الحوثي، لكن من المعروف أيضاً أنهم **يجمعون الجبايات من المجتمعات المحلية** الواقعة في دائرة مسؤولياتهم.

من خلال نظام المشرفين، حوّل قادة الحوثيين السلطة إلى نظام مركزي وهمشوا الجهات الفاعلة التقليدية في المجتمع اليمني. ففي السابق لعب زعماء القبائل وعقال الحارات أدواراً مهمة في خدمة مجتمعاتهم باعتبارهم شخصيات جرى اختيارهم في إطار آليات متبعة داخل تلك المجتمعات، بينما جاءت مركزية السلطة التي انتهجها الحوثيون، وهي سمة عامة للدولة الحديثة، لتتناهى مع الأنماط التقليدية للحكم في اليمن.

بحسب عادل دشيلة، الباحث في **شؤون القبائل اليمنية**، تُركت معظم المناطق القبلية الشمالية متخلفة عن الركب في العصر الحديث حيث كان انخراط الدولة محدوداً. استخدم الرئيس السابق صالح سياسة فزق تشد لكسب ولاء زعماء القبائل، مع تمكين الشخصيات ذات المكانة الاجتماعية الأدنى لإضعاف العناصر الفاعلة الحقيقية. طبقت جماعة الحوثيين نفس الاستراتيجية، ولكن على نطاق أوسع، حيث استخدمت أساليب مختلفة لإخضاع الشيوخ المتمردين، إلى حد **تدمير منازلهم** في بعض الأحيان.

أما بالنسبة عقال الحارات، فقد كان دورهم التقليدي يتمثل في كونهم وسيط بين السكان والحكومة لفض الخلافات المحلية، إلى أن أعيد صياغة مهامهم في ظل حكم الحوثيين، لتتركز على جمع المعلومات عن السكان ورفعها إلى المشرفين الاجتماعيين المسؤولين عنهم. يرفع العقال أسماء الشباب الذين يُحتمل استدعاؤهم للقتال، كما يقومون **بتوزيع المساعدات الإنسانية** على الأسر، مع إعطاء **الأولوية لأولئك الذين يظهرون ولاءهم** للجماعة عبر جمع الأموال من المجتمع أو المساعدة في تجنيد المقاتلين. كما يُطلب من العقال التأكد من حضور الشباب للفعاليات الثقافية الرامية إلى **غرس أيديولوجية النظام**.

يعكس هذا النظام شديد المركزية مفهوم الحوثيين عن السلطة باعتبارها نابعة من شخص لا يحتاج من الناحية النظرية إلى بناء علاقات مع المجتمعات المحلية المختلفة كونه حاكم مطلق مستند على شرعية إلهية. إلا أن هذا النهج يهدد بفشل الجماعة في تلبية الاحتياجات المتعددة لشرائح المجتمع اليمني المعقد بطبيعته وقد يؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى إثارة رد فعل مضاد إذا شعر أولئك الذين لا ينتمون إلى دائرة السلطة الحوثية بأنهم محرومون من الغذاء والدواء وكذلك من التعبير عن أنفسهم ومصالحهم اجتماعياً. كما أن هذه الأيديولوجية تخاطر بالوقوف في مواجهة مع التقاليد الأسرية والقبلية وغيرها من الروابط الاجتماعية الموجودة مسبقاً، لا سيما من خلال **استخدامها للعنف**. وهذا يثير احتمال حدوث رد فعل عنيف ضد الحكم الاستبدادي لا سيما في مجتمع يسود فيه حمل السلاح كالمجتمع اليمني.

اقتصاد الحوثيين

يعيش أكثر من نصف سكان اليمن في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين التي تعاني من نقص الموارد الطبيعية المدرة للدخل. ومع ذلك، تساوي الضرائب التي يجمعها الحوثيون في هذه المناطق، والمقدرة بنحو **1.8 مليار دولار سنويًا**، الإيرادات الضريبية السنوية التي كان يجري جمعها خلال السنوات الأخيرة من نظام صالح، حسب ما أفاد به خبير اقتصادي يمني، مع الأخذ بعين الاعتبار أن نظام صالح كان يسيطر بطبيعة الحال على عموم البلاد وليس على شطر واحد منها فقط.

ونوّه الخبير الاقتصادي، الذي تحدث شريطة عدم الكشف عن هويته، إلى أن تركيز الحوثيين ينصب على الضرائب كمصدر رئيسي للدخل، حيث طالبوا البنوك والشركات الكبرى بالكشف عن كامل حساباتها الضريبية التي تعود لأول سنة لها في الخدمة، أي غالبًا قبل وقت طويل من تولي جماعة الحوثيين زمام الأمور، وألزمت الجماعة هذه المؤسسات بدفع أي ضرائب لم تسدد خلال سنوات حكم صالح.

فضلاً عن ذلك، أصبحت الزكاة ضريبة إلزامية وليست واجبًا دينيًا طوعيًا، حيث تحرص حكومة الحوثيين على تحصيل الزكاة خلال شهر رمضان لأن خوف التجار من الوقوع تحت طائلة عقوبات الدولة خلال هذه الفترة، التي تُعد أكثر موسم لجني الأرباح على مدار العام، تجعلهم مكرهين على الدفع تجنبًا للجدال العقيم. وعلى هذا الأساس أصبحت الزكاة التي يجري تحصيلها في رمضان مصدر توتر بين السلطات والغرف التجارية.

طبقت إدارة الحوثيين عمليًا معيارًا جديدًا للكفاءة الضريبية تزامنًا مع استحداث نظام الازدواج الضريبي. على وجه الخصوص، ساعدت الضرائب المحصلة من القطاع الخاص في تمويل المجهود الحربي للحوثيين، عوضًا عن توجيه هذه الأموال لدفع مرتبات موظفي القطاع العام.

كما ابتدعت حكومة الحوثيين وسائل لجمع الأموال لإقامة جملة من الاحتفالات الشعبية المدعومة من الدولة مثل المولد النبوي، وذكرى انطلاق الحملة العسكرية للتحالف، وعاشوراء الذي يُحيي الحوثيون فيه ذكرى استشهاد الحسين بن علي (حفيد النبي محمد)، ويوم القدس، فضلًا عن جمع التبرعات بطرق مرتجلة **لدعم** قضايا سياسية. بصفة عامة، يعمل نظام الجباية هذا كأداة لجمع أموال على مدار العام دون استثناء فئة معينة، سواء الأغنياء ذو السطوة إلى الباعة المتجولين وصغار المزارعين.

في الوقت نفسه، غالبًا ما تتجاهل حكومة الحوثيين في دفع الرواتب والحفاظ على الخدمات العامة. فلم يحصل موظفو الدولة عادة إلا على **نصف مرتباتهم الشهرية**، على فترات غير منتظمة، وهو إجراء تبرره سلطات الجماعة كنتيجة لاستقطاع الزكاة. كما شهد إهمال في توفير خدمات مثل الماء والكهرباء وصيانة الطرق. يُعزو الحوثيون التأخير في دفع الرواتب وتخفيضها وسوء الخدمات العامة إلى التحديات الناجمة عن الحرب والحصار الاقتصادي المفروض (انظر، على سبيل المثال، **الخطاب الذي ألقاه عبد الملك الحوثي** في 17 يونيو/حزيران). رغم ذلك، ارتفعت أسعار العقارات في صنعاء خلال فترة الحرب، مع ظهور معظم المشترين من فئة اليمنيين الموالين للحوثيين الذين بدا أنهم أصبحوا أكثر ثراء. يُعد الاستثمار في سوق العقارات خطوة جيدة في ظل تدهور سعر العملة الوطنية، فمثل هذه الصفقات يمكن أن توفر ستارًا لعمليات غسيل الأموال وتحويلها إلى خارج البلد.

ساهمت ثقافة الفساد وغياب المساءلة في استشراف هذه الأنشطة، لا سيما بين المشرفين الحوثيين، بسبب القضاء على مساحة ممارسة النشاط السياسي وعلى وسائل الإعلام المستقلة التي كانت موجودة قبل حكم الحوثيين، حتى لو لم تخلُ من بعض القيود. جملة القول، ساهمت السياسة الاقتصادية للحوثيين في ارتفاع معدلات الفقر، وخلق طبقة من الأثرياء المتربحين من الحرب، وتوسيع الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وهي العوامل ذاتها التي لعبت دورًا في تأجيج الانتفاضة الشعبية ضد نظام صالح.

سيناريوهات ما بعد الحرب

في أعقاب الاستيلاء على صنعاء، جرى التوقيع على **اتفاق السلم والشراكة الوطنية** في سبتمبر/ أيلول 2014 بين الحوثيين وأحزاب سياسية أخرى لتشكيل حكومة كفاءات مقابل انسحاب القوات الحوثية، إلا أن تلك القوات ظلت في مكانها بمجرد تشكيل الحكومة. في الأشهر الأولى من توقيع الاتفاق، **اشتكى رئيس الوزراء خالد بحاح** من تدخل المشرفين الحوثيين في أعمال الوزارات وتصرفهم كسلطة عليا، وبات إحداث تغيير الآن مسألة صعبة بعد ترسيخ الحوثيين حكمهم على مدى أكثر من سبع سنوات من الحرب. توخت معظم مقترحات السلام التي طُرحت بعد اتفاق السلم والشراكة شكلاً من أشكال تقاسم السلطة، لكن يبدو أن جماعة الحوثيين مصممة على إبقاء مشرفيها، وسيكون إدماجهم رسميًا في مؤسسات الدولة أمرًا صعبًا بسبب عددهم الهائل وافتقارهم إلى المؤهلات التعليمية.

يظل التأثير الخارجي لإقناع الحوثيين بالرضوخ محدودًا بحكم علاقاتهم السياسية والاقتصادية المحدودة مع الخارج. كما لم تُحدث العقوبات الأمريكية والعقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العديد من المسؤولين الحوثيين، بما في ذلك تجميد حساباتهم المصرفية، تأثيرًا يذكر في ظل عدم سفر شخصيات مثل **عبد الملك الحوثي** أو **أبو علي الحاكم** -قيادي عسكري بارز في الجماعة- إلى الخارج وعدم امتلاكهم حسابات مصرفية في بنوك غربية. فالحوثيون لا تربطهم سوى علاقات عسكرية واستخباراتية مع إيران.

لقد فقدت الجماعة منذ أمد طويل همة الحركة الشعبوية التي كانت تكافح الفساد إبان استيلائها على السلطة لأول مرة. فالنهج المناطقي والطائفي الذي تنتهجه الجماعة يحد بشكل كبير من قبول المناطق الأخرى في اليمن حكم الجماعة، حتى في أوساط المجتمعات التي ترفض التدخل العسكري والسياسي السعودي-الإماراتي. لقد مكنت الحرب جماعة الحوثيين من تشديد قبضتها على المجتمع كما مكنتهم من استنباط ثقافة أيديولوجية خاصة بها تتعارض مع التقاليد اليمنية، بل وفوق ذلك كله خلقت طبقة من المترشحين من الحرب.

كان الفساد والكسب غير المشروع سببين رئيسيين في ظهور الاستياء الشعبي الذي حاق بنظام الرئيس علي عبدالله صالح وخليفته عبدربه هادي. سيواجه الحوثيون تحديات جديدة حين تنتهي هذه الحرب، ولن تكون هناك ذرائع أخرى لتبرير الفساد والحكم السيئ والقمع الوحشي وتعدد الضرائب المفروضة التي اتسم بها الحكم الحوثي. فكل هذه الظواهر خلقت هوة شاسعة بين حكمهم والمجتمع، وغضبًا صامتًا ضدهم سيكون من باب الحكمة ألا يتجاهلوه.

ميساء شجاع الدين هي باحثة أولى في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. نشرت كتاباتها وتحليلاتها في العديد من وسائل الإعلام، مثل موقع جدلية، والسفير العربي، وصحيفة العربي الجديد، وموقع المونيتور.

هذا التحليل هو جزء من سلسلة إصدارات ينتجها مركز صنعاء بتمويل من الحكومة الهولندية. تستكشف السلسلة قضايا تدور حول مواضيع اقتصادية وسياسية وبيئية، بهدف إثراء النقاشات وصنع السياسات المتعلقة باليمن والتي تصب لصالح تعزيز السلام المستدام. الآراء المعبر عنها في الورقة لا تعكس آراء مركز صنعاء أو الحكومة الهولندية.



مقابلة مع ديفيد غريسلي بشأن خزان صافر العائم

“كل يوم يمر هو يوم آخر نواظر فيه بهلاك هذه السفينة”

انضم ديفيد غريسلي، المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في اليمن، إلى برنامج “اليمن في الإعلام الدولي” التابع لمركز صنعاء في 13 يونيو/ حزيران، حيث طرح الصحفيون والباحثون أسئلة بشأن خطة الأمم المتحدة البالغ تكلفتها 144 مليون دولار أمريكي (من مرحلتين) والتي تتوخى درء كارثة بيئية محدقة في البحر الأحمر. في مقابلة أدارها رئيس تحرير الوحدة الاقتصادية بمركز صنعاء سبنسر أوسبيرغ، تحدث غريسلي عن المرحلة الأولى من الخطة، التي تنطوي على نقل أكثر من مليون برميل من النفط من خزان صافر العائم إلى سفينة جديدة مؤقتة لتجنب احتمال أي تسرب من خزان النفط العائم المتهالك.

أشار غريسلي إلى تراجع العقوبات السياسية في الوقت الراهن بحيث يمكن البدء بالعملية التي ستستمر أربعة أشهر وتشمل كذلك تنظيف وتخريد خزان صافر النفطي العائم لأجل بيعه -بمجرد الحصول على الـ80 مليون دولار أمريكي اللازمة لتغطية تكاليف المرحلة الأولى. كانت الأمم المتحدة قد حصلت على تعهدات بحوالي 60 مليون دولار بحلول الوقت الذي ناقش فيه غريسلي المشروع، بحكم تواصله مع البلدان المانحة، وتفاوضه مع المانحين من القطاع الخاص وحتى توجه إلى حشد التمويل الجماعي لجمع ما تبقى من الأموال. وذكر بأنه سيجري التعامل مع القضايا الشائكة المتعلقة ببيع النفط، والتي وقفت حجر عثرة أمام الجهود السابقة لحل الأزمة، بعد إيجاد سفينة بديلة.

ملاحظة المحرر: حُررت هذه المقابلة لاختصار المضامين ومراعاة الوضوح

سبنسر أوسبيرغ: الموضوع الرئيسي للقاء اليوم هو خزان النفط العائم “صافر” الراسي قبالة سواحل الحديدة والجهود الأخيرة المبذولة للحيلولة من احتمال حدوث تسرب نفطي كارثي من هذا الخزان النفطي... سيد غريسلي، شكراً لموافقتك على الوجود معنا في هذه المقابلة. الكلمة لك.

ديفيد غريسلي: حسناً، سبنسر، شكراً جزيلاً لك. إنه لأمر رائع حقاً أن أكون معكم. وأود أن أشرك أنت ومركز صنعاء على إتاحة الفرصة للتواصل مع جميع وسائل الإعلام. أود أن أبدأ بتقديم عرض موجز للخطة الشاملة التي وضعناها ثم سأنتقل إلى الاحتياجات من الموارد، وهي الجزئية الحاسمة التي نتعامل معها في الوقت الراهن. لدينا خطة تشغيلية حصلت على التزام مؤكد من السلطات في صنعاء، وبنفس الدرجة من الأهمية من الحكومة اليمنية. في الواقع، أنهينا مشاورات بهذا الشأن في كل من صنعاء وعدن، لإعادة التأكيد على ذلك. بالتالي تحظى هذه الخطة بتأييد جيد من قبل جميع الأطراف من حيث النهج العام الذي تتبعه، وتلك كانت خطوة مهمة للبدء بهذه العملية. لقد قطعنا شوطاً مهماً

في شراء المعدات اللازمة لعملية الإنقاذ وشراء السفينة التي سيُنقل إليها النفط. إذن نحن على استعداد للبدء. كل ما نحتاج إليه هو حوالي 144 مليون دولار أمريكي لتنفيذ العملية برمتها على مرحلتين: المرحلة الأولى تتمثل في عملية طارئة أولية تهدف لسحب النفط من خزان صافر العائم إلى ناقلة أخرى آمنة، تتبعها المرحلة الثانية وهي أطول من الناحية الزمنية لاستبدال الخزان الحالي، أي خزان النفط العائم "صافر". وبصريح العبارة، لم تعد العقبة الأساسية التي نواجهها سياسية، أو أمنية، أو تشغيلية، أو ذات علاقة باقتناء المعدات، بل ذات علاقة بالموارد.

هذا هو السبب الذي يدفعني لتسليط الضوء على هذا الجانب اليوم. فقد وجهنا نداءً في هولندا في شهر مايو/ أيار الماضي، وتمكننا من جمع حوالي 33 مليون دولار من أصل 80 مليون دولار أمريكي لازمة للبدء في تنفيذ المرحلة الطارئة من هذه العملية. نحن بحاجة إلى مبلغ إضافي قدره 64 مليون دولار تقريبًا لاستكمال المرحلة الثانية. حصلنا على 33 مليون دولار بالإضافة إلى ما يقرب من 5-6 ملايين دولار كانت موجودة أساسًا بين أيدينا. لذا يمكننا القول إن ما يوجد لدينا في الوقت الراهن يبلغ حدود 40 مليون دولار تقريبًا. مؤخرًا، تعهدت كل من الولايات المتحدة والسعودية بتقديم مبلغ إضافي قدره 10 ملايين دولار لكل منهما، وهو ما أوصلنا إلى عتبة 60 مليون دولار تقريبًا من أصل 80 مليون دولار اللازمة للبدء بالمرحلة الأولى. كما بدأنا نقاشات مع الجهات المانحة الأخرى بخصوص المرحلة الثانية، ونحن متفائلون بأننا سنجمع التمويل اللازم لكلتا المرحلتين في الوقت المناسب.

بالنسبة للخطة التشغيلية، نواجه فجوة في التمويل بحوالي 20 مليون دولار، ونحن بحاجة إلى جمع هذا المبلغ في أقرب وقت ممكن. ما زال الوقت مناسبًا لتنفيذ العملية، ولكن وبحلول أكتوبر/ تشرين الأول ونوفمبر/ تشرين الثاني، ستتسم البيئة اللازمة لتنفيذ العملية بتعقيدات أكثر، بسبب طبيعة الرياح والتيارات حيث ستزيد من فرص تحطم هذه السفينة القديمة والمتهاكلة. حينها ستبلغ المخاطر ذروتها... وهذا هو سبب مناشدتنا الجميع لمساعدتنا على تجاوز هذه النقطة للحصول على 80 مليون دولار لازمة لتنفيذ المرحلة الأولى. يمكننا القول بأن مبلغ 20 مليون دولار ليس كبيرًا حقًا بالنظر إلى الخسائر الإجمالية التي ستحدثها هذه الكارثة إذا حدث بالفعل تسرب نفطي. التقديرات التي تلقيناها بشأن تنظيف التسرب وحده تصل إلى 20 مليار دولار أمريكي.

كما سيترتب على تعطل خطوط الشحن الدولي تكلفة كبيرة، حيث سيؤدي أي تسرب نفطي إلى خسائر ضخمة في هذا القطاع بشكل يومي... سيكون للتسرب بالتأكيد تأثير كبير على النظم الإيكولوجية. فالبحر الأحمر يشتهر ببيئاته النقية، والتي لن تبقى كذلك بعد حدوث مثل هذا التسرب. كما يمكن أن يؤثر التسرب النفطي المحتمل على الشعاب المرجانية وأشجار المانجروف في البحر الأحمر، وقد يستغرق الأمر ما يصل إلى 25 عامًا لتجدد مخزون مصايد الأسماك. وأي دولة مطلة على البحر الأحمر يمكن أن تطالها آثار التسرب النفطي اعتمادًا على التيارات والرياح في وقت حدوث التسرب النفطي، والتي ستحدد الدول الأكثر تأثرًا، لكن هذا لا يعني أن جميع البلدان غير معرضة للخطر في الوقت الراهن. كما ستتأثر السياحة على البحر الأحمر، وستتأثر محطات تحلية المياه. لن يؤثر التسرب على سواحل شبه الجزيرة العربية المطلة على البحر الأحمر فحسب، بل أيضًا على الساحل الأفريقي. بطبيعة الحال، سيكون اليمن، الذي يشهد صراغًا حاليًا، الأكثر تضررًا، حيث ستهدم أوساط الصيادين مع احتمال القضاء على ما يصل إلى 200 ألف وظيفة بين عشية وضحاها، فهذه الحرفة يستفيد منها أكثر من مليوني شخص، بشكل مباشر أو غير مباشر. وستعرض أسر بأكملها للملوثات، وسيضطر ملايين الأشخاص إلى استنشاق المزيد من الهواء الملوث.

كما سيُغلق ميناء الحديدة والصليف وهما البوابتان اللتان تزودان غالبية اليمنيين بالمواد الغذائية، سواء كانت تجارية أو إنسانية، وكذلك بالوقود والسلع الأخرى المنقذة للحياة. حتى في ظل الظروف الحالية والموانئ مفتوحة، يبحث 17 مليون يمني بالفعل عن مصدر وجبتهم التالية. هناك الكثير على المحك للسماح بحدوث هذا الأمر. في الوقت الذي أصبحنا فيه قاب قوسين أو أدنى من البدء بالعملية، كل ما نحتاج إليه فقط هو سد هذه الفجوة التمويلية. وكما ذكرت سابقًا، نحن بحاجة إلى حوالي 144 مليون دولار لتنفيذ العملية بأكملها. نحتاج إلى 80 مليون دولار للبدء بالعملية الطارئة، وبعد ذلك سنعمل على إيجاد خزان بديل على المدى الطويل... كل يوم يمر هو يوم آخر نواظر فيه بإمكانية هلاك هذه السفينة ووقوع الكارثة التي أصفها. نحن بحاجة إلى اتخاذ تدابير للحيلولة دون ذلك. كما ذكرت آنفًا، ستتضاعف احتمالات حدوث ذلك مع دخولنا في أشهر أكتوبر/ تشرين الأول ونوفمبر/ تشرين الثاني وديسمبر/ كانون الأول. لذلك، فالوقت ليس في صالحنا. ولهذا السبب أعلن اليوم عن حملة لجمع التبرعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي لمساعدتنا على سد الفجوة في التمويل. نحن نطلب من الجماهير حول العالم وليس فقط الدول الأعضاء، جمع التمويل لسد ريع الفجوة المتبقية.

ذلك يساوي 5 ملايين دولار لهذه العملية الطارئة. كل دولار يُقدم في هذه العملية سيكون بمثابة رسالة إلى جميع الدول الأعضاء الأخرى والشركات والمؤسسات الخاصة التي لم تساهم بعد أو يمكنها المساهمة، بأنه يتعين على كل منها أيضًا التحرك الآن قبل فوات الأوان. سُطلق الحملة على موقع الأمم المتحدة الإلكتروني تحت العنوان التالي [UN.org/stopRedSeaSpill](https://www.un.org/stopRedSeaSpill). وسيتم استضافتها على موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت، وسيكون الوصول إليها متاحًا كذلك عبر مؤسسة الأمم المتحدة (UN Foundation) حيث يستضيف الموقع صفحة لجمع التبرعات.

أوسبيرغ: كنا نتابع هذه المسألة في مركز صنعاء منذ فترة، ومن بين الأمور التي فاقمت الوضع المتعلق بخزان صافر هو أنه جرى استخدامه كورقة مساومة سياسية بين الأطراف، تحت ذرائع الخلافات بشأن من له الحق في امتلاك النفط وأين سيُباع. كانت هناك محاولات سابقة لإجراء تقييم لوضع السفينة واتفاق من حيث المبدأ بين الحوثيين والأمم المتحدة، لكن ما لبث وأن تم التراجع عن ذلك في اللحظة الأخيرة. ما الذي تغير؟ كيف باتت تلوح إمكانية لمعالجة هذه المشكلة الآن؟

غريسلي: حسناً، أولاً وقبل كل شيء، أعتقد أن اعتراقاً هنا في صنعاء بأن هذه السفينة باتت متهالكة. والأهم من ذلك، هم يفهمون أنه لا يمكن إصلاحها. وأعتقد أن تعليق المسألة في الماضي كان بسبب ما إذا كان يمكن إصلاح هذه السفينة أم لا. في الواقع لا يمكن إصلاحها، كونها متهالكة للغاية وهي ليست حتى من التصاميم الحديثة. فقد بُنيت عام 1976 وبالتالي تعد سفينة قديمة جداً، أحادية الهيكل، ولم تعد مناسبة بعد الآن لهذا الغرض. بات هذا الأمر مفهوماً هنا في صنعاء، وكذلك في عدن؛ أظن أن ذلك شكل خطوة مهمة للدفع بالأمور قدماً. ثانياً، سمعنا مراراً وتكراراً في صنعاء أنه كجزء من الحل، يتعين إيجاد خزان بديل، وليس صيانة الخزان الحالي. بمعنى أنه ينبغي أن تكون مسألة استبدال الخزان الحالي بخزان بديل جزءاً من البرنامج الشامل.

لذلك قمنا بتضمين ذلك في خطة الأمم المتحدة التشغيلية التي شاركناها. وكما تعلمون، فقد وقعنا مذكرة تفاهم قائمة على هذا النهج، تتكون من المرحلتين اللتين تحدثت عنهما آنفاً، ويبدو أن ذلك يحظى بدعم سياسي جيد جداً هنا في صنعاء. كما أن النقاشات التي أجريناها مع الحكومة اليمنية بشأن هذه القضية تحظى بنفس القدر من الأهمية. فهم يريدون حقاً أن ننجز في الخطة. لقد تحدثنا إلى دول في المنطقة... ولمسنا منهم ذات الشيء، إذا كنت تستطيع القيام بهذا الأمر، فم به، لأن التناقص عن ذلك يمكن أن ينتج عنه عواقب سلبية على كل منا. لذلك أعتقد أن مفتاح الإجابة على سؤالك هو فهم أنه لا يمكن إصلاح السفينة وأنه ينبغي استبدال الخزان بآخر. وعملنا على إدراج ذلك كجزء من حزمة التمويل، وهذا ساعدنا في إحراز تقدم حول هذه النقاشات.

أوسبيرغ: من بين الأمور التي علمنا بها والتي كانت تعيق إحراز أي تقدم بهذا الشأن هي مسألة تتعلق بالجهة التي ستستلم العائد من مبيعات النفط؟ لمن ستؤول عائدات النفط عند بيعه؟ كيف تم التعامل مع ذلك في النقاشات الحالية؟ وما هي القيمة المقدرة للنفط الموجود على متن خزان النفط العائم "صافر" وما الذي قد يحدث له؟

غريسلي: أظن أنه نفط ذو جودة ممتازة. ليس لدينا فكرة عن جودته الحالية بعد مرور سنوات عدة من تخزينه هناك. لذا يطرح هذا الأمر علامة استفهام. إلا أن الكمية تبلغ 1.1 مليون برميل ويمكنك أن تحسب هذه الكمية وفقاً للأسعار الحالية. كما تعلمون، سيُباع نظير مبلغ كبير من المال، لذلك فهو ذو قيمة كبيرة، وسنعرف المزيد من التفاصيل عند البدء بتنفيذ هذه العملية بناءً على الجودة الفعلية بعد إجراء اختبارات شاملة عليه. كما أن مسألة ملكية النفط معقدة بعض الشيء فالعديد من الأطراف كما تعلمون تدعي ملكيته. لذا فإن الأسلوب الذي نتعامل من خلاله الآن مع المسألة تركز على عدم إثارة هذه المشكلة. لذلك، لن يُباع النفط، بل سيوضع ببساطة في سفينة أخرى آمنة تحظى بصيانة ومصممة وفق التصميمات الحديثة لحماية النفط من التسرب في البحر. وهذا سيكسبنا الوقت على مدى أشهر. من يدرى كم من الوقت قد نستغرق لمناقشة ما يجدر القيام به في حال إمكانية بيع النفط. لذا فإن أول خطوة ينبغي اتخاذها هو نقل النفط إلى ناقلة آمنة ثم التفكير بشأن التفاصيل الأخرى المتعلقة ببيعه وإلى من ستؤول العائدات. وستكون هذه مسألة سياسية معقدة من جملة أمور أخرى.

أوسبيرغ: شكراً لك. سأفتح المجال الآن لطرح الأسئلة من المشاركين.

أسئلة وأجوبة مع المشاركين

هل من الممكن البدء بالعمل قبل حصولكم على كامل مبلغ 80 مليون دولار؟ والشق الثاني من السؤال هو، هل سيكون الوقت متأخراً جداً لذلك؟ متى سيكون قد فات الأوان للقيام بهذا العمل في حال تعذر البدء بالعمل قبل الحصول على مبلغ الـ 80 مليون دولار؟ وأخيراً ما كان مستوى المساهمات الأخرى -بخلاف مساهمة السعودية التي قدمت مؤخراً 10 مليون دولار -من جميع الدول الساحلية الأخرى المطلة على البحر الأحمر، والتي تقع في خطر محقق في حال حدوث الكارثة؟

غريسلي: من الصعب جداً البدء دون الحصول على المبلغ بالكامل. نحن لا نحتاج إلى المبلغ الكامل لتنفيذ أعمال الإنقاذ الأولية، فهذا سيطلب ما يقرب من نصف المبلغ الذي نتحدث عنه، والذي سيكون لتأمين السفينة وجعلها آمنة للبدء بعملية نقل النفط منها وما إلى ذلك. وهذا هو الجزء الأكثر تعقيداً من الناحية الفنية. لكن ما لم يكن لديك سفينة أخرى لنقل النفط إليها، وهي المرحلة الثانية من العملية، وما لم يكن لديك تمويل كاف لشرائها أو استئجارها (في الوقت الراهن، نقوم ببحث مسألة استئجار سفينة لتخزين النفط فقط فيها بشكل آمن وصحيح)، إذن أنت تفتقر لحلول كاملة

حتى فيما يتعلق بالجزء الطارئ من العملية. لذا في نهاية المطاف، ربما يمكننا استكمال تنفيذ الخطة بمبلغ 78 مليون دولار، أو حتى مبلغ 77 مليون دولار. لكن برأيي، يتعين علينا الالتزام بهدفنا البالغ 80 مليون دولار لضمان قدرتنا على إنجاز العملية بكاملها. لا أريد أن نبدأ عملية لا يمكننا إنهاؤها بنجاح والوصول إلى خط النهاية، لأن ذلك من شأنه أن يهدم ثقة الجميع فيما إذا بدأنا العمل ولم نتمكن من إيجاد خزان بديل لنقل النفط إليه، لذا لا يمكننا اتباع هذا المسار، حيث ستزداد التكلفة الإجمالية إذا قمنا ببعض هذه الأعمال مرتين. لهذا السبب نحن نصر حَقًا على الحصول على 80 مليون دولار في هذه المرحلة الراهنة. متى سيكون الأوان قد فات؟...بمجرد حدوث التسرب، يكون قد فات الأوان. الأمر بهذه البساطة. ما أحاول قوله هو أن فترة الصيف كانت ستكون فترة جيدة للقيام بهذا العمل حيث يتدنى احتمال تحطم الناقلة، لكن مع دخولنا الأشهر الأخيرة من العام، أي أكتوبر/ تشرين الأول ونوفمبر/ تشرين الثاني وديسمبر/ كانون الأول، ستزداد مخاطر التغيرات الجوية والضغط على خزان النفط العائم...لذلك سنبدأ حين نحصل على التمويل الكامل. إذا أصبح الأمر أكثر تعقيدًا، فسنبدأ لأننا مضطرون لذلك، إلا أننا نجازف كل يوم مع تأخر تنفيذ العملية.

فيما يتعلق بمساهمة الدول المطلة على طول ساحل البحر الأحمر، اقتصرتم المساهمة -كما أعلم- على السعودية فقط حتى الآن في المنطقة. قدمت دولة قطر مبلغًا من المال أيضًا، حيث تعهدت بمليوني دولار أمريكي. تلقينا عروضًا بتقديم الدعم الفني من دول مثل مصر، مثلًا عبر هيئة قناة السويس، وهي جميعها موضع تقدير. العديد من البلدان المطلة على البحر الأحمر لا تملك قدرًا كبيرًا من الموارد، مع الأخذ بالاعتبار دولًا مثل الصومال وجيبوتي وإريتريا وحتى السودان. لذا برأيي يتعين علينا اتباع نهج أوسع نطاقًا على الصعيدين الإقليمي والعالمي إذا ما أردنا توفير الموارد اللازمة للقيام بذلك، وفي الإطار الزمني الذي نحتاج إليه.

هل جرى بالفعل شراء السفينة الجديدة؟ ومتى تتوقعون البدء بعملية نقل النفط إليها في حال حصولكم على التمويل الكامل؟

غريسلي: إذا حصلنا على التمويل الأساسي، فنحن بحاجة إلى القيام بأعمال تحضير تستغرق حوالي شهرين، أو بالأحرى تسعة أسابيع، عبر شركة متخصصة بعمليات الإنقاذ وذلك لتهيئة خزان صافر العائم من أجل تنفيذ عملية نقل النفط منه. وحتى من تأريخ بدء العملية، نحتاج إلى تسعة أسابيع قبل أن نتمكن من البدء فعليًا في نقل النفط.

لم تنته بعد من شراء سفينة مؤقتة لنقل النفط إليها. لدينا عدد من الخيارات التي يمكننا المضي بها سريعًا، لذلك لا يُعد هذا الأمر عائقًا تشغيليًا يعوق تنفيذ المرحلة الأولى. أما بالنسبة للمرحلة الثانية، وهي إيجاد خزان بديل على المدى الطويل، نعتزم في الأسبوع الأول من شهر يوليو/ تموز جلب شركة إنقاذ إلى صنعاء لدراسة مختلف الخيارات المطروحة، وبحث المرحلة الثانية وكيفية تنفيذها على وجه التحديد. وسنقوم بالأمر ذاته في عدن حتى يُدرك الجميع الخيارات المطروحة لتنفيذ العملية، وبطريقة تناسب الجميع.

بالنسبة للتواصل مع الجهات الإقليمية الفاعلة، ما هي النقاشات التي أجريتموها مع دولة الإمارات بشأن الخطة؟ لا أعتقد أنهم تبرعوا بأموال فقد شكك سفيرهم لدى مجلس الأمن في صدق التزام الحوثيين بالاتفاق.

غريسلي: قمنا بالفعل بزيارة مشتركة، أنا وسفير هولندا في اليمن والمبعوث الأمريكي الخاص، للتحدث مع كبار المسؤولين في أبو ظبي. وقد حصلنا على ردود فعل إيجابية واهتمام من جانبهم، إلا أنهم عبروا عن بعض المخاوف بشأن الالتزام النهائي من جانب السلطات، وخاصة سلطات صنعاء. هذا سؤال شائع يُوجه إلينا دائمًا. لذلك يجب أن تستمر هذه النقاشات كونهم لم يقدموا مساهمة بعد.

أما بخصوص المخاوف المتعلقة بالالتزام السلطات هنا في صنعاء، فقد أجريت نقاشات عديدة على مدى أشهر، كان آخرها اليوم، وخلصت جميعها بالتأكيد على دعم الخطة حسبما أكده رئيس المجلس السياسي الأعلى ووزارة الخارجية التابعة لسلطات الأمر الواقع هنا في صنعاء.

هل ستوضع الأموال الناتجة عن تخريد خزان صافر العائم في حساب ضمان بحيث يمكن دفع رواتب موظفي الحكومة منه؟ وهل سيفكك خزان صافر فور الانتهاء من نقل النفط المخزن فيه؟

غريسلي: تقضي الخطة الحالية للمرحلة الثانية بأن تُباع الناقلة الحالية كخردة، وقد تباع بسعر جيد بالنظر إلى أسعار الحديد الصلب هذه الأيام. سيستخدم المبلغ الذي سنحصل عليه لتعويض تكاليف المرحلة الثانية. كانت النقاشات منصبة بشكل أكبر حول بيع النفط. وهذا ما تحدثنا عنه آنفًا، إلا أن مسألة كيفية التعامل مع بيع النفط لا تزال مفتوحة...أما بالنسبة للسفينة الحالية، سننظف جيدًا بحيث لا تهدد بحدوث أي نوع من التلوث على الإطلاق. هذه عملية مكلفة للغاية أيضًا.

هل بإمكانكم التحدث عن سبب لجوء الأمم المتحدة لخيار جمع التبرعات العامة بدلاً من التواصل مع القطاع الخاص لسد الفجوة في التمويل؟

غريسلي: حسناً، لم نقرر ذلك بعد. لقد قررنا التواصل مع جميع المانحين المحتملين، الدول الأعضاء في المقام الأول. نقوم حالياً بالتواصل مع الشركات الخاصة، وقد شاركت مع المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن في استضافة اجتماع مع -أظن 30- شركة متعددة الجنسيات في واشنطن منذ حوالي شهر لدعوة تلك الشركات للمساهمة. نتبع نهجاً متعدد الجوانب لهذه المسألة يشمل التواصل مع الدول الأعضاء والشركات الخاصة، فضلاً عن المؤسسات الخيرية. لم نبدأ العمل على هذه المصادر بعد باستثناء التوجه للحصول على الدعم العمومي، وكذلك مناقشة عامة الجماهير، وأعتقد أنه بمرور الوقت سنرى تدفق مزيد من التمويل من هذه المصادر المختلفة، حيث إننا نضع كافة المصادر في الاعتبار.

لماذا وافقت الأمم المتحدة على استبدال خزان النفط العائم "صافر"، إضافة إلى إنقاذ السفينة والنفط الموجود فيها؟ أليس هذا بمثابة دفع فدية للحوثيين؟

غريسلي: حسناً، هذه طريقة مثيرة للاهتمام لصياغة السؤال. كل ما سنقوم به هو استبدال خزان النفط الحالي. وهذا جُلّ ما نتحدث عنه حول الخيارات المختلفة المطروحة للقيام بهذا الأمر، وهذا ما أوصل النقاشات إلى هذه النتيجة الموفقة. لن أزيد على هذه الإجابة، لكننا بحاجة إلى إيجاد طريقة للدفع بالأمور قدماً في هذا الشأن. هذه هي الطريقة الأنجع، وهي لا تمثل مشكلة سواء في المنطقة أو بالنسبة للحكومة اليمنية. وطالما أن الأمر لا يسبب مشكلة فهو مفتاح تحقيق النجاح، وأعتقد أنها تكلفة بسيطة إلى حد ما سيتعين تكبدها لإيجاد طريقة للدفع بعجلة الأمور قدماً.

هل بالإمكان اقتراض الأموال على أساس عائدات البيع مستقبلاً، وهل يحول النزاع بشأن ملكية النفط دون ذلك؟ وهل ساهمت أي شركات خاصة أو مؤسسات خيرية؟

غريسلي: إجابة على الشق الثاني من السؤال، لم تساهم أي شركات خاصة أو مؤسسات خيرية بعد، رغم أننا متفائلون بأن ذلك قد يتغير. نحن مستمرين في التواصل معهم. أما ما يتعلق بالملكية فالأمر واضح منطقيًا، لكن هناك فرق بين الملكية والسيطرة وهذا جزء من المعضلة التي نواجهها في هذا الشأن. بالنظر إلى المخاطر المختلفة التي تنطوي عليها ملكية النفط وأي احتمال لبيعه في هذه المرحلة، من المستبعد جدًا برأيي أن نتمكن من اقتراض الأموال على أساس مبيعات النفط مستقبلاً بأي طريقة آمنة باستثناء الحصول على خصم كبير للغاية على الفوائد، وهو ما لا أعتقد أنه يصب في مصلحة الشعب اليمني بأي شكل من الأشكال. ولذلك لم ننظر في هذا الخيار.

أحد الأشياء التي سمعتها هو المخاوف التي تبديها الشركات من أن المنطقة المحيطة بخزان النفط العائم صافر مزروعة بالألغام البحرية أو أن هناك مخاطر أمنية ومادية أخرى تنطوي على العملية. هل بإمكانك توضيح ذلك وكيف يجري التعامل مع هذا الأمر؟

غريسلي: لدينا برنامج مهم لمكافحة الألغام في اليمن، يضم خبراء لهم باع طويل في ذلك المجال، وتقييمهم لهذا التهديد يشير إلى إمكانية التحكم فيه. لذلك لا يُصنف هذا الأمر عقبة بالنسبة لنا، فقط يتطلب القيام بعمل دقيق لتجنب المخاطر. ومن خلال عملنا مع شركة سميت سالفيدج الهولندية (وهي شركة إنقاذ) حول هذه المسألة، أجرت الشركة تقييماتها الداخلية الخاصة لهذه الأنواع من المخاطر، والجميع يشعر بالارتياح للمضي قدماً، بعد أخذ كل تلك المخاوف في الاعتبار. فهذا الأمر يُعد أحد التحديات التشغيلية، ولكنه لا يشكل تحدياً يصعب تجاوزه.

هل سبق لكم أن ناشدتم عامة الجماهير للحصول على التمويل؟

غريسلي: حسناً، نعم فعلنا. أعتقد أن أوكرانيا كانت أحدث الأمثلة على ذلك. في الواقع، نحن نتبع خطى مؤسسة الأمم المتحدة (UN Foundation) في هذا الصدد. لذلك لا أرى أن هذا الأمر مختلف عن غيره، لكنها كذلك ليست خطوة نقدم عليها كل يوم. لذا أفهم سبب طرح السؤال، لكن لا، إنها ليست المرة الأولى.

وحدها الولايات المتحدة من قدمت التمويل في الوقت الراهن بينما لم تقدم كندا أي تمويل. إلى أي مدى كان مخيباً للآمال رؤية تلك البلدان لتقديم الدعم لهذا المشروع إلى الدرجة التي تهدد بعدم البدء فيه بالقریب العاجل؟

غريسلي: حسناً، لن أسميها خيبة أمل. فالمسألة ليست شخصية، بل تتعلق بخطر محقق. وفي كل يوم يمر دون الحصول على المساهمات المطلوبة، تزداد المخاطر. سيكون من المؤسف، كما قلت، ألا (إن لم) نحصل على المساهمات. نتطلع إلى مواصلة النقاشات مع كندا والدول الأعضاء الأخرى التي لم تتمكن بعد من تقديم مساهمات لهذا المشروع. دعوني أكون صريحاً معكم هنا، من غير المعتاد محاولة الحصول على مساهمات للحيلولة دون وقوع حادث من هذا النوع. فمن الأسهل بكثير بالنسبة لي القيام بجمع المال للاستجابة لكارثة ما بدلاً من القيام بجمع المال للحيلولة دون وقوع كارثة. فمعظم بنود الميزانيات الخاصة بمختلف الحكومات ليست مصممة للبرامج الاحترازية/ الوقائية بقدر ما هي مخصصة للاستجابة في حالات الطوارئ.

خلال عملية الإنقاذ المزمع القيام بها، ما هي المخاطر الواردة بأن تتسبب العملية نفسها بحدوث التسرب؟ وما الذي تخططون للقيام به للحيلولة دون حدوث ذلك؟

غريسلي: الغازات الحاملة التي عادة ما تمنع الانفجارات لم تعد موجودة؛ لأن النظام الذي يحافظ عليها لم يعد يعمل. لذا، فإن إحدى الخطوات الأولى التي سيجري اتخاذها هو تركيب نظام مؤقت على متن السفينة لإعادة إدخال الغازات الحاملة لجعل تلك الخزانات التي تحتوي على النفط مستقرة من هذه الناحية. هذا مجرد واحد من التدابير من بين جملة تدابير أخرى. سيكون هناك، بالطبع، حواجز عائمة لاحتواء التسرب النفطي حول السفينة في حالة حدوث أي نوع من التسرب أثناء عملية النقل. لكننا نتعامل مع شركة ذات خبرة استثنائية في هذا المجال، فهي نفس الشركة التي تعاملت مع المشكلة التي حدثت في قناة السويس...هم يعرفون جيدًا ما يفعلون، وأثاروا إعجابي الشديد حين تحدثت إليهم. هم يعون أنهم سيتعاملون مع غازات سامة، لذلك سيكون لديهم أجهزة التنفس للدخول إلى السفينة والقيام بالمهمة بشكل آمن. كما سيقومون بتأمين السفينة، من منظور السلامة التشغيلية، وكذلك تأمين السفينة من أجل نقل النفط منها بصورة آمنة. لدي ثقة كبيرة في المعلومات التي تلقيتها منهم حول كيفية تنفيذ ذلك. لا يمكن القول بأن الأمر يخلو من المخاطر في فهم سفينة قديمة ومتهالكة. إلا أن خطتنا المطروحة هي الخيار الأفضل لوقف التسرب.

سمعت عدة مرات أن الكويت ستبرع بسفينة. إضافة لذلك، لدينا التبرع الذي قدمته كل من السعودية والولايات المتحدة بقيمة 10 ملايين دولار لكل منهما. وبالتالي تبلغ الأموال المجمعة، 60 مليون دولار بالإضافة إلى السفينة، ألا يكفي هذا لتنفيذ العملية؟ هل أنا مخطئ إن قلت إن لدي انطباع بأن الأمر لا يتعلق بالمال، بل بالسياسة، مما يحتم زيادة الضغط على كل من صناعاء وخصوصها لمنح الأمم المتحدة وشركة سميت سالفيدج مساحة أكبر للقيام بواجبهم؟

غريسلي: حسناً، لم نلقِ أي عرض من الكويت بتقديم سفينة. بالطبع سيساعدنا تلقي سفينة من أي دولة عضو أو شركة خاصة، على قطع شوط كبير في تحقيق ما نصبو إليه، شريطة أن تكون سفينة مناسبة. ستساعدنا السفينة على سد الفجوة التمويلية التي نواجهها. في الواقع، سوف تسد الفجوة في التمويل. لذا نحن لا نعارض على الإطلاق الحصول على مساهمة عينية. في حال حدثت معجزة في الغد وقدم طرف ما سفينة لنا لاستخدامها، ستكون سعداء جداً للاستفادة منها إلى أقصى حد. إلا أن ذلك لم يحدث حتى الآن، فلم تقدم الكويت، أو أي دولة عضو أو شركة أخرى، بعرض مثل هذا.

من أصل 80 مليون دولار أمريكي، ما هي تكاليف السفينة البديلة وأتعاب شركة الإنقاذ والرسوم التشغيلية الأخرى، ما هي تفاصيل التكلفة التشغيلية؟

غريسلي: أعتقد أن عملية الإنقاذ وحدها ستكلف حوالي 35 مليون دولار أمريكي. يظل هذا الرقم تقديرياً وليس نهائياً. تُقدر تكلفة استئجار سفينة بنحو 13-14 مليون دولار، لكن كل هذا يخضع لتدابير الشراء، لذا لن أخوض في مزيد من التفاصيل حول التكلفة الفعلية. إلا أن هذه هي التقديرات التي وُضعت في الميزانية، يأتي بعد ذلك، بالطبع، النفقات المتعلقة بالأعمال التحضيرية الأخرى التي ينبغي تنفيذها، إلى جانب رسوم شركات التأمين وأشياء من هذا القبيل.

هل سبق أن قمتم بشيء مماثل لهذا الأمر وعلى هذا النطاق، بمعنى هل سبق أن قمتم بنقل هذا الكم الكبير من النفط من سفينة إلى أخرى تحت مثل هذه الظروف؟

غريسلي: لا أعرف. لن أتمكن من الإجابة على هذا السؤال. يمكننا استكشاف ذلك عند القيام به. في الواقع، أظن أن هذه العملية روتينية إلى حد ما. هي ليست بالأمر الجلل بالنسبة لشركة إنقاذ تتعامل مع عمليات معقدة للغاية. من الناحية الفنية، هذه ليست عملية معقدة. إذ أن التعقيد يكتنف الأمور السياسية والأمنية المحيطة بها، والحاجة إلى حشد الموارد التي جعلت الأمور تبدو صعبة. لكن بالنسبة لأولئك الذين يعرفون جيدًا ما يفعلونه، العملية ليست بهذه الصعوبة من الناحية الفنية.

أين سيكون الموقع المستقبلي للخزان النهائي البديل لخزان صافر العائم؟

غريسلي: حسناً، بكل صراحة يعتمد ذلك على الخيار الذي سيجري تحديده. إذا كان الخزان البديل خزاناً عائماً آخر، بمعنى سفينة تخزين في عرض البحر، فستكون في نفس المكان. لكن توجد خيارات أخرى ننظر فيها ونشاركها مع السلطات المعنية. لذلك لا أريد أن أشرح بالتفصيل تلك الجوانب حتى تتاح لنا فرصة التحدث معهم حول الخيارات المتعددة المطروحة. كما أن السفينة المؤقتة سترسو في مكان قريب -ليس بجوار خزان صافر تماماً، ولكن في نفس المنطقة -بما يضمن الحفاظ على النفط في منطقة آمنة.

هل وافقت حكومة صنعاء على سحب أي حراسة مسلحة لهذه العملية؟ وهل يجب أن ينسحب التحالف إلى حد ما من أجل حمل حكومة صنعاء على القيام بذلك؟

غريسلي: فيما يتعلق بالتمركز العسكري، لا يبدو أن هذا الأمر يمثل مشكلة في الوقت الراهن. وبطبيعة الحال، سنعمل عن كثب مع جميع أطراف الصراع للتأكد من فض كافة الخلافات حول هذه العملية برمتها، حتى لا تظهر مشاكل بهذا الشأن. نأمل أن تستمر الهدنة، إلا أن هذه ليست مشكلة كبيرة بحد ذاتها. ففي حال لم يجرِ تمديد الهدنة، سنقوم بطبيعة الحال بالمطلوب لفض الخلافات. وأنا واثق تمامًا من أن جميع الأطراف المعنية تريد لهذا الأمر أن يحدث، لذلك لا يُعد هذا الأمر مصدرًا للقلق بالنسبة لنا. سنعمل مع السلطات المحلية. ولدينا مسؤولو اتصال يعملون على تنسيق كل هذه الشؤون. لذلك ستجاوز أي من هذه المشاكل المحلية الصغيرة. أعتقد أننا رمينا الماضي وراءنا ونركز فقط على إنجاز هذه العملية.

هل يمكنكم التحدث بمزيد من التفاصيل حول العواقب الإنسانية على الأرض في اليمن حال حدوث تسرب نفطي؟

غريسلي: سيؤثر التسرب النفطي على كل شيء. سيؤثر على مصائد الأسماك، وسبل العيش، والقدرة على الوصول إلى الميناء، وإيصال الأغذية إلى سكان البلاد. وسيؤثر على خطوط الشحن الدولي لأنه قد يتسبب في إعاقة مرور السفن، وسيؤثر على السياحة والإيرادات المتأتية عنها. كما سيؤثر على نقاء البيئة البحرية، ويمكن أن يؤثر على المخزونات السمكية لمدة 25 عامًا في المناطق التي ستتأثر في نهاية المطاف. كما تعلمون، سنحتاج إلى إنفاق مبلغ 20 مليار دولار أمريكي لتنظيف التسرب. إليك ما أقوله للعديد من البلدان التي أتواصل معها في هذا الشأن: "يمكنكم فعل أي شيء مسبقًا لمنع حدوث التسرب، لأنكم إن تقاعستم، وحدث التسرب فستضطرون إلى دفع الأموال التي خصصتموها لليمن لمجالات التنمية والإغاثة الإنسانية وستضطرون لتحويل كل هذه الأموال لتنظيف التسرب". أجريت نقاشًا مثيرًا في هذا الصدد في قطر، مع مدير مؤسسة قطر للتنمية، الذي تفهم ذلك على الفور وقال لي: "إن لم نتحرك، فسوف أضطر إلى إنفاق أموال أكثر مما كنت أنوي إنفاقه لمساعدة اليمن". برأيي ستكون هذه أكبر كارثة إنسانية، أي تحويل الأموال المخصصة للمساعدات لتنظيف الفوضى الناجمة عن التسرب النفطي.

قبل الحرب، كان النفط يتدفق من حقول مأرب على طول الطريق إلى خزان النفط العائم صافر، حيث يجري تفريغه. قطع الحوثيون خط الأنابيب، بالتالي هل ستشمل خطة توفير الخزان النفطي البديل إعادة توصيل أنبوب إلى الأنابيب الموجودة على الأرض؟

غريسلي: حسناً، التفاصيل التي اتفقنا عليها موجودة في مذكرة التفاهم وهي أيضًا متاحة علناً. ما اتفقنا عليه آنذاك هو استبدال السفينة، وهناك جملة من الخيارات المختلفة التي يمكن الأخذ بها والتي قد تكون أكثر إثارة للاهتمام. سأكون في وضع أفضل للإجابة على هذا السؤال في شهر يوليو/تموز حين نجري تلك النقاشات المزمعة. لذلك لا أريد استباق نتائج تلك النقاشات في الوقت الراهن.

شارك في إعداد هذا الإصدار من تقرير اليمن (حسب الترتيب الأبجدي باللغة الإنجليزية): رايان بيلي، كيسي كومبس، علي الديلمي، أندرو هاموند، خديجة هاشم، عبد الغني الإرياني، ماجد المذحجي، فارع المسلمي، إلهام عمر، سبنسر أوسبرغ، صلاح علي صلاح، سوزان سيفريد ، ميساء شجاع الدين، نيد والي، إلى جانب الوحدة الاقتصادية بمركز صنعاء.

